الفصل الثاني

الدراســـات السابقــة

مقدمة.

أولاً: دراسات تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام.

ثانياً:دراسات تناولت تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق.

ثالثـاً: رؤيــة نقديــة شــاملة للبحــوث والدراســات الســابقة وموقــع الدراســة الراهنة منها.

obeikandl.com

مقدمة:

على الرغم من تنوع اهتمامات علم الاجتماع في الأعوام الأخيرة وامتداد مداخله إلى العديد من الموضوعات المعقدة، واستحداثه لمناهج جديدة في الدراسة، إلا أن مسألة الأسرة لم تفقد مكانها المرموق، بل أنه من الممكن القول، أن دراستها على المستوى المقارن والتعمق في مشاكلها المعاصرة، واستجاباتها للتغيرات السريعة في المجتمع والثقافة، وموقفها من مختلف الأزمات، أصبح يشكل أساسًا هاماً في مختلف الاتجاهات التي يزخر بها علم اجتماع اليوم.

وذلك لأن الأسرة كنظام اجتماعي ليست منعزلة عن باقي النظم الاجتماعية، والسياسية، والتربوية، والاقتصادية، والثقافية الموجودة داخل المجتمع، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة الأسرة من حيث خصائصها أو تغيرها دون فهم لخصائص وأوجه وأبعاد التغير الذي يصيب المجتمع الكبير الذي توجد فيه، أي أن الدراسة العلمية للأسرة لا تستقيم بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني الذي توجد فيه، بل إن الدراسة العلمية الصحيحة للأسرة في الوقت الراهن يجب أن تنطلق من منظور دينامي أشمل وأعم لا يقتصر فقط على تناول الأسرة في ضوء الملامح والخصائص الدينامية لمجتمعها على المستوى الإقليمي فقط، وإنما يتجاوز ذلك أيضاً ليتناولها في ضوء ديناميات التفاعل بينها وبين العالم الخارجي، أعنى المستوى القومي العربي والمستوى العالمي بوجه عام.

ومن هنا فالأسرة ليست بعيدة عن التأثيرات والتغيرات التي تصيب المجتمع بوجه عام، سواء كان ذلك بفعل عوامل داخلية أم عوامل خارجية، وعليه يصبح موضوع التغير الاجتماعي وعلاقته بظاهرة الطلاق ذو أهمية كبيرة في هذا الشأن، حيث يستهدف رصد التغير الذي أصاب الأسرة المصرية بنائياً ووظيفياً نتيجة لما شهده المجتمع كله من تحولات اجتماعية واقتصادية في الآونة الأخيرة ناتجة عن الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة، والعولمة، وانعكاس ذلك على نمو ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وانتشارها، بالإضافة إلى تحديد أكثر العوامل تأثيراً في التغير الأسرى بوجه عام.

وبما أنه في حدود علم الباحثة لم يحظ موضوع الطلاق المبكر بأي دراسة سوسيولوجية متخصصة، فقد كان من المتعذر انطلاق البحث من دراسات سابقة تتناول ظاهرة الطلاق المبكر وعلاقتها بالتغيرات المجتمعية بالرصد والتحليل ولذلك سوف تلجأ هذه الدراسة إلى طرح محورين أساسيين يتم من خلالهما مناقشة جوانب من هذه الظاهرة، كالدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام، وقد تنوعت هذه الدراسات في معالجتها لموضوع الطلاق من خلال تعدد موضوعاتها، هذا إلى جانب تباين المجال الجغرافي والزمني والمنهج المستخدم، والدراسات التي تناولت تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة الطلاق، والتي تهتم بدراسة الطلاق باعتباره من آليات التغير في المجتمع، هذا إلى جانب اهتمام هذه الدراسات أيضاً بالتشريعات كبعد تحليلي هام في معالجة ظاهرة الطلاق.

ونظراً لأن هناك تراثاً زاخراً في علم الاجتماع على المستوى المحلى والعالمي بالدراسات التي تناولت قضية الطلاق، وكذلك اختلاف المدارس الفكرية والتوجهات النظرية والمنهجية للمؤسسات التي أجريت في نطاقها هذه الدراسات، فقد كان من الصعب حصر هذا التراث حصراً شاملاً خلال فترة زمنية محددة، حيث أن هذا أمراً لا يتناسب وطبيعة الدراسة الحالية، لذا فقد تم اختيار مجموعة من الدراسات الحديثة التي ترتكز على ظاهرة الطلاق وبعض المتغيرات المرتبطة بها في عدد من المجتمعات العربية والغربية، والتي أمكن الاستفادة منها في بلورة قضايا الدراسة الراهنة والأساليب المنهجية الملائمة.

وسوف تعرض الباحثة للنتائج المستخلصة من تلك الدراسات وموقف الدراسة الحالية منها، على أمل أن تمكننا مناقشة نتائج هذه الدراسات من تطوير أهداف الدراسة وفروضها تمهيداً لاختبارها في الواقع الميداني، وكذلك الاستفادة من الإيجابيات والسلبيات الخاصة بها في تكوين رؤية أكثر عمقاً للظاهرة المدروسة، وعوامل ازديادها المستمر وربطها بالظروف المجتمعية بوجه عام، والمؤثرات والظروف التي تخضع لها الأسرة المصرية بوجه خاص.

openkandil.com

أولاً – دراسات تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام:

1- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة "الهام عفيفي" عن ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية، (1977)[78].

هدف الدراسة:

والهدف الرئيسي للبحث والذي يعد أساس الدراسة هو أن ظاهرة الطلاق تعد مؤشراً يكشف عن مختلف العوامل والظروف الاجتماعية التي تكمن وراء هذه المشكلة، حيث أن خطورة موضوع الطلاق لا تأتي من حدوثه بالفعل، بل من وجود مجموعة من الظروف السيئة التي تتفاعل فيما بينها وتعمل على وقوعه.

وهذه الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق متعددة ومتنوعة وتختلف باختلاف الزمان والمكان . فعوامل الطلاق في المدينة تختلف عن غيرها في القرية، كما أن أسباب الطلاق في الأزمان القديمة تختلف اختلافاً كلياً عن أسبابه في الوقت الحاضر، فالخلاف حول إعداد منزل الزوجية، يعتبر عاملاً هاماً من عوامل الطلاق في إحدى المجتمعات بينما لا يشكل أهمية على الإطلاق في مجتمع آخر.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في هذه الدراسة لوصف إحدى الظواهر الموجودة في مجتمعنا المصري، والاستبيان كأداة لجمع البيانات عن طريق المقابلة الحرة والبريد، ويهدف الاستبيان إلى الحصول على بيانات مختلفة عن المستوى الثقافي والاقتصادي والمهني وذلك من خلال أقسام تتضمن مراحل الحياة الزوجية.

2- أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً على أساس إعطاء فرص متكافئة

([78]) الهام عفيفي: ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية، مقالة منشورة في مجلد المجلة الاجتماعية القومية، مجلد14، عدد خاص عن المرأة، إحدى منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1977، ص ص 113 : 144.

لجميع مفردات المجتمع موضوع البحث، حيث اختيرت العينة من مجموع الحالات المدونة في دفاتر محاكم القاهرة بنسبة 10% من جملة الحالات الموزعة على 16 محكمة والتي تمثل دوائر محاكم القاهرة.

3- هذا وقد تمثل المجال البشري للدراسة في حالات الطلاق البائن بينونة صغرى، وبينونة كبرى، أي أنه قصر فقط على الطلاق عند المسلمين، وبالنسبة للمجال المكاني، فقد قصر البحث على مدينة القاهرة على أن تكون العينة ممثلة لمختلف المهن والمستويات الثقافية.

نتائج الدراسة:

وقد استخلصت هذه الدراسة العديد من النتائج كان من أهمها:

1- بلغت حالات الطلاق البائن بينونة صغرى في عينة البحث 65.4% وذلك من جملة حالات الطلاق البائن بينونة صغرى في مدينة القاهرة في ذلك الوقت والبالغ 67.2%.

2- بلغت نسبة الطلاق البائن بينونة كبرى في عينة البحث 23.1% من جملة حالات الطلاق البائن بينونة كبرى في القاهرة والبالغ 2.3% .

3- أن الطلاق يتم بنسبة كبيرة في بداية الحياة الزوجية بنسبة 23.9%، أو بعد مضى فترة طويلة تتراوح من 14:7 سنة بنسبة 18.5% ويمكن إرجاع حدوث الطلاق بنسبة كبيرة في السنوات الأولى من الحياة الزوجية إلى أسباب كثيرة من أهمها:

أ- أن الزوجين يمران في هاتين المرحلتين بتجربة تكيف لحياة جديدة مشتركة قد ينجم عنها مشكلات كثيرة تثير خلاف ومنازعات تؤدى إلى الطلاق.

ب- أن أحد الزوجين أو كلاهما قد يصدم بخيبة أمل في شريكة شكلاً أو موضوعاً مما يثير كراهيته له بصورة تجعله يسرع في الطلاق.

ج- أن الإقامة في معيشة مشتركة في بداية الحياة الزوجية مع أهل الزوج أو الزوجة قد تنجم عنها مشكلات كثيرة يزيدها تعقيداً تدخل الأهل.

4- أن الحالة التعليمية للزوج والزوجة كانت منخفضة، حيث أن 24.1% من

جملة الأزواج يقرأ ويكتب فقط، و 68% من الزوجات أميات.

5- أن غالبية الأزواج المطلقين من فئة العمال الفنيين وغير الفنيين والمستخدمين بأجر بنسبة 68.4% ، والغالبية العظمي من النساء من اللاتي لا مهنة لهن ولا يبحثن عن عمل بنسبة 80.5%.

6- أن 49.6% من الأزواج لم يكن لهم زواج سابق، ولا طلاق سابق 62.8%، وكذلك الزوجات المطلقات لم يكن قد تزوجن من قبل 55.7%، كما لم يكن لهن طلاق سابق 61.3%، وكان أقصى عدد للزوجات في العصمة زوجة واحدة بنسبة 70.1%، وغالبية الحالات ليس لديهم أبناء على الإطلاق 72.30% ذكور، 74.1% إناث.

7- أن الأمور المتعلقة بدخل الأسرة لم تكن هي السبب في وقوع الطلاق لدى الغالبية العظمي من الحالات، وأن الخلافات الناتجة عن الدخل كانت ترجع إلى أن الزوجة لا تشترك بدخلها في الأسرة أو لجهل الزوجة بدخل زوجها، وهي بوجه عام خلافات ترجع إلى عدم كفاية الدخل بالنسبة للمستوى الذي ترغب الأسرة في تحقيقه، ومع ذلك فإن غالبية المطلقين لا يعتبرون الناحية الاقتصادية عاملاً هاماً من العوامل المؤدية للطلاق .

8- أن غالبية المطلقات لا تعملن والنسبة التي تعمل منهن نتج عن عملها بعض المشكلات منها خلافات تتعلق بمساهمتهن في نفقات الأسرة أو تتعلق بعلاقتهن بالأزواج والأبناء، ومع ذلك فإن 90.3% من الحالات كانت ترى أن عمل المطلقة ليس هو السبب الحاسم للطلاق.

9- أن تدخل الغير في شئون الأسرة كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وقوع الطلاق لدى الغالبية بنسبة 93.4%، وكانت مصادر التدخل هي أسرتي المطلق والمطلقة، وكان التدخل يقع على التصرفات الشخصية والشئون المالية.

10- أشارت 72.3% من الحالات إلى أن جمع المطلق لأكثر من زوجة كان له أثر في وقوع الطلاق، كذلك أشارت 30.9% أن الزواج السابق له أثر في حدوث الطلاق.

11- أن نسبة ارتفاع الجرائم بين المطلقين كانت ضئيلة بنسبة 6% وهي

جرائم قتل أو سرقة أو رشوة، وكان لارتكاب هذه الجرائم أثر على حدوث الطلاق عند 52.1% من الحالات.

12- أن 63.8% من المطلقين لم يكونوا متوافقين، ونتج عن عدم التوافق خلافات مزاجية وثقافية أدت إلى وقوع الطلاق عند 83.7% من الحالات غير المتوافقة.

13- أن الإصابة بالأمراض الخطيرة كانت قليلة عند المطلقين إذ بلغت 14.7%، ولقد أدى وجود المرض إلى حدوث الطلاق عند 58.4% من المطلقين المصابين بالأمراض.

14- أن الخلافات التي ظهرت بين الزوجين خلال فترة المعاشرة الزواجيه والتي كانت تتسم بالعنف في كثير من الأحيان قد أدت إلى وقوع الطلاق لدى 70.9% من الحالات.

15- أن حوالي 45% من المطلقين والمطلقات كانوا يشعرون بالرضا بعد وقوع الطلاق، ولهذا فلا غرابة في أن هناك 50.3% من المطلقين الرجال قد تزوجوا بعد الطلاق، كذلك 56.4% من النساء قد تزوجن بعد فشل الزواج الأول .

16- أن حوالي 82.6% من المطلقين لم يحدث لديهم أي تغير في النواحي المالية والعملية والثقافية بعد وقوع الطلاق.

تعقيب:

- تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق وعلاقتها ببعض الظروف الاجتماعية، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط على العوامل والظروف الشخصية المسببة لهذه الظاهرة، في حين تركز الباحثة على مختلف العوامل الاجتماعية التي تكمن وراء هذه المشكلة سواء كانت عوامل فردية أو مجتمعية، وبالأخص على العوامل الاجتماعية الناتجة عن تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة. كما اختلفت الدراستان كذلك في الفترة الزمنية التي تعالجها كل دراسة.

- وقد قدمت هذه الدراسة مساعدات كبيرة بالنسبة للباحثة في التعرف على كيفية

وصف العوامل والظروف المؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق، وكذلك في التعرف على كيفية توصيف تلك العوامل من وجهة نظر عينة الدراسة.

كما أنه من مواطن القوة أيضاً في هذا العمل الاستعانة بالبيانات الإحصائية في وصف وتحليل تلك العوامل، وفي التعرف أيضاً على التغير في اتجاهات عينة الدراسة نحو الزواج للمرة الثانية والتغير في النواحي المالية والثقافية بعد وقوع الطلاق.

الدراسة الثانية : دراسة "حسن غريب" عن الطلاق في الإسلام، مع دراسة ميدانية للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة، (1977)[79].

وتحتوى هذه الدراسة على بابين في أربعة عشر فصلاً، يشمل الباب الأول دراسة نظرية تتضمن مفهوم الطلاق وعوامله وانتشاره وتعريفه شرعاً وأركانه وشروطه وأقسامه وحقوق الزوجين، أما الباب الثاني فيحتوى على دراسة ميدانية تهتم بالمشكلات الاجتماعية للمطلقات، إلى جانب الرأي في قانون الأحوال الشخصية الجديد.

والدراسة كما يحددها الباحث تحتوى على جانبين: الأول قانوني، والآخر سوسيولوجي، والجانب القانوني تم تناوله من حيث دراسة الطلاق وأنواعه والحقوق المترتبة عليه وحضانة الأبناء والنفقة والعدة، أما الجانب السوسيولوجي فقد تم تناوله حسب منظور الباحث من الزاويتين، الاجتماعية، والقانونية، إلى جانب محاولة التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق ونوعية المشكلات التي تترتب عليه ودور قانون الأحوال الشخصية في الحد من هذه المشكلات.

هدف الدراسة :

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: هل هناك علاقة بين

([79]) حسن غريب حسن قاسم: الطلاق في الإسلام،مع دراسة ميدانية للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات الإسلامية، شعبة العلوم الاجتماعية، 1977م.

بعض مواد قانون الأحوال الشخصية والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الطلاق؟ وهل هناك التزام من جهة الغالبية العظمي من المواطنين بقواعد الشريعة الإسلامية التي تتعلق بالطلاق من حيث أسلوب حل المنازعات وحقوق الزوجين ورعاية الأبناء؟ وما مدى الالتزام بمراعاة حقوقهم؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- ويتحدد نوع هذه الدراسة بأنها دراسة وصفية تحليلية استخدمت منهج المسح الاجتماعي في اختيار بعض الحالات من ملفات مكاتب الاستشارات الأسرية.

2- أما بالنسبة لمجالات الدراسة، فقد تمثل المجال المكاني في محافظة القاهرة، نظراً لاختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيها، أما المجال البشري فقد تمثل في اختيار مائة حالة من حالات مكاتب الاستشارات من خمسة مكاتب بواقع عشرين حالة من كل مكتب، أما المجال الزمني، فقد استغرق حوالي شهرين من أول أغسطس إلى نهاية سبتمبر من عام 1977.

3- وبالنسبة لأدوات جمع البيانات، فقد اعتمدت هذه الدراسة على الإحصاءات، والاستبيان مع المقابلة الشخصية، ويشمل الاستبيان ستة موضوعات هي بيانات خاصة بالمطلقة، والمطلق، والطلاق، والأولاد، ووقت الفراغ، وأخيراً بيانات شخصية، وذلك من خلال 88 سؤالاً تم تطبيقهم على العينة المختارة والتي شملت 98% من المطلقات بعد الدخول و2 % قبل الدخول و75% منهن لديهن أطفال، وكان متوسط مدة الزواج لديها 10 سنوات وأكثر من ثلثها لا تعمل.

نتائج الدراسة:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى كم من النتائج الهامة منها :

1- ارتفاع معدل الطلاق لدى فئات الزواج المبكر، حيث أن أعلى نسبة مطلقات في الفئة من 15 سنة إلى أقل من عشرين، والمطلقين من 25سنة إلى 30سنة.

2- من أسباب الطلاق ، الخلافات مع الأهل، خاصة أهل الزوج، والزواج بأخرى، وعدم التوافق في الحياة الزوجية، وسوء المعاملة، والخيانة الزوجية ، وإدمان المخدرات ، وسهولة إجراءات الطلاق، وسوء الاختيار، والهجر من جانب الزوج،

obeikandl.com

والمقامرة، وإهمال مصالح الزوجية، والإعسار، وفارق السن بين الزوجين، وموت الأطفال عقب ولادتهم، وعقم الزوجة.

3- أن هناك مشكلات كثيرة تتعرض لها المطلقة بعد الطلاق منها: الإنفاق، ومضايقات الزوج وأهله، وعدم احترام الأهل، وسوء المعاملة، ووضعها كمطلقة، وتربية الأولاد، والخلافات مع الجيران، ومضايقات المحاكم، والطمع من جانب الآخرين.

4- أن نسبة كبيرة من المطلقات تقيم مع أسرها مما يشكل عبئاً على الأهل ، وأن علاقتهن بأسرهن لا تختلف بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الزواج.

5- أن علاقة المطلقة بصديقاتها وزملاء العمل لم تتأثر بعد الطلاق، وأن فرص زواج المطلقة تكاد تنعدم لعدم رغبتها في خوض تجربة أخرى.

6- أن حوالي 80% من العينة قد رفضن بيت الطاعة والقوة الجبرية المرتبطة به، كما رفض 60% من المطلقات إسقاط حق المطلقة في النفقة مقابل اعتبارها ناشزاً . في حين وافق 82% من المطلقات على أن يكون الطلاق أمام القاضي عن طريق المحكمة.

تعقيب:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة مشكلة الطلاق انطلاقاً من الشعور بخطورتها على كل من الأسرة والمجتمع معاً، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت بصفة أساسية على دراسة المشكلات الاجتماعية المترتبة على الطلاق ودور قانون الأحوال الشخصية في مواجهة هذه المشكلات، دون محاولة التعمق في الأسباب المؤدية إلى الطلاق أو عوامل ازدياده، كما أنها قد ركزت على دراسة الطلاق من الناحية الشرعية والقانونية أكثر منها اجتماعياً، لذلك جاء تعرضها لأسباب الطلاق سريعاً وبغير عمق، بينما تركز الدراسة الحالية على دراسة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج بصفة أساسية مع ربطها ببعض الأبعاد والمشكلات الاجتماعية الأخرى في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية التي أصابت الأسرة كنتاج للتغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع ككل في الربع الأخير من القرن العشرين.

ومع ذلك، فقد وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى محاولة الكشف عن العلاقة

بين وجود بعض المشكلات داخل الأسرة نتيجة لما تتعرض له من تغير اجتماعي وثقافي وارتفاع معدل الطلاق، وخاصة لدى فئات الزواج المبكر، ومن ثم فقد قدمت هذه الدراسة عدة تساؤلات للدراسة الحالية، والتي تدور حول طبيعة المشكلات أو الخلافات التي تنشب بين الزوجين حديثي الزواج وكيفية التغلب عليها، سواء كانت خلافات مالية أو خلافات تتعلق بأساليب التعامل السائدة أو بتوزيع الأدوار وتقسيم العمل بين الزوجين، والتي سوف تضعها الباحثة في بعض المحاور الأساسية في استمارتي الاستبيان ودراسة الحالة بهدف إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر.

الدراسة الثالثة: دراسة "محمد برهوم" عن مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن، (1990)[80].

هدف الدراسة:

يهدف الباحث في هذا البحث إلى الوقوف على التغيرات التي تكون قد حدثت في حركة الطلاق بالمملكة الأردنية وعلاقتها بالمكانة الاجتماعية للمرأة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بمقارنة حالات الطلاق الموقعة من قبل المحكمة الشرعية خلال عامي 1968، 1974.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أما عن المنهج المستخدم فقد أجرى الباحث مقابلات شخصية مع عدد من المطلقات بلغ 30 امرأة، وذلك من خلال استمارة استبيان تهدف إلى رصد المشكلات التي تواجهها المطلقات خلال عملية الطلاق وبعدها.

نتائج الدراسة:

ولقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج الهامة وهي:

1- تلحق النساء بنمط من الوصم لكونهن مطلقات، ويأتي ذلك نتيجة للاعتقاد بأن

([80]) إجلال إسماعيل حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، الإمارات، 1990، ص ص 252: 262.

obeikandl.com

الطلاق أمراً معيباً يشوب الأسرة، لذلك يرفض الأردنيون الحديث عن المطلقات أو الاعتراف بوجودهن.

2- تمر النساء المطلقات بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة خلال فترة وقوع الطلاق وما بعد وقوعه، وخاصة بين النساء الأميات اللاتي لا يجدن فرصة للعمل ويعتمدن بصفة أساسية على أزواجهن، أما النساء المتعلمات والمستقلات اقتصادياً فلم يتعرضن لمثل هذه الظروف الصعبة.

3- يعزى إلى النساء انهيار الزواج وفشله على الرغم من أنهن لا يملكن حق التعبير عن آرائهن في موضوع الطلاق، إذ يعتبر حق من حقوق الرجل بموجب التعاليم الدينية، ويرجع ذلك إلى سوء تفسير الآيات القرآنية التي لها علاقة بموضوع الطلاق.

4- أن الزوج كثيراً ما يضحي بزواجه من أجل عائلته نظراً لاعتماده عليها اقتصادياً واجتماعياً، فعندما يواجه الرجل بالاختيار بين زوجته وأسرته، فإنه يختار أسرته مضحياً بعلاقته بزوجته، وقد أرجع الباحث تشجيع الزواج من القريبات إلى ذلك اعتقاداً بأن هذا النوع من الزواج يحافظ على وحدة العائلة.

5- أن نسبة مبادرة النساء بطلب الطلاق قد زادت خلال سنوات إجراء البحث نتيجة لمشاركة النساء في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

6- أن هناك عدداً من الأسباب التي تؤدى إلى الطلاق، من أهمها، قصر مدة التعارف قبل الزواج، الزواج المبكر، معارضة الأهل والأصدقاء للزواج، تدخل الأهل، وانعدام العاطفة والتفاهم عند الأزواج.

تعقيب:

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة الوضع أو المكانة الاجتماعية للمرأة وتأثيرها على ظاهرة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد اهتمت فقط بالوقوف على التغيرات الحادثة في حركة الطلاق داخل مجتمع الدراسة دون التطرق إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية في علاقتها بظاهرة الطلاق، في حين تهتم الباحثة

في الدراسة الحالية برصد وتحليل العلاقة القائمة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب وظاهرة الطلاق من جانب آخر، كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية عرض نتائج الدراسة وتحليلها، كما وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى ضرورة الكشف عن العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة حديثة الزواج وكذلك أساليب التفاعل الأسري السائدة داخلها واتجاه أفرادها نحو اتخاذ قرار الطلاق، ومن هنا فقد تمثلت أحد أهداف الدراسة الحالية في محاولة التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الطلاق داخل الأسرة المصرية حديثة الزواج، متضمناً ذلك رصد الحالة المعيشية، وتحليل أشكال العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأزواج والزوجات فيها، وذلك بهدف الكشف عن الآليات والأبعاد المختلفة المرتبطة بوجود تلك الظاهرة وانتشارها في الآونة الأخيرة.

الدراسة الرابعة: دراسة "علية حسن حسين" عن الطلاق في المجتمع الكويتي، (1990)[81].

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الطلاق وبعض المتغيرات كالتعليم والمهنة وموطن الإقامة ... الخ، كما تسعى أيضاً إلى الوقوف على أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي والآثار المترتبة عليه.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- تم إجراء الدراسة على عينة من الأسر الكويتية التي انتهت بالطلاق، واختيرت العينة وفقاً لعدة شروط، وقد بلغت هذه العينة وفقاً لهذه الشروط ألف حالة، إلا أنه عند القيام باختيار هذه الحالات وجدت عدة صعوبات قد حالت دون تنفيذ هذا

([81]) المرجع السابق: ص ص263: 265.

الاختيار مثل عدم وجود مكان إقامة الحالات المختارة وعدم وجود حالات طلاق مسجل لها عنوان إقامة كامل ... الخ، لذلك تم الاختيار من سجلات وزارة الشئون الاجتماعية، وقد بلغت هذه الحالات 226 حالة، هذا إلى جانب اختيار 852 حالة من وزارة العدل وبذلك يكون مجموع الحالات 1578 حالة قسمت إلى حالات أساسية وحالات بديلة.

2- وقد شملت العينة حالات من البدو والحضر، حيث جمعت البيانات الخاصة بهم من عدة مصادر كالسجلات الرسمية لوزارتي العدل والشئون الاجتماعية والإحصاءات الرسمية، ومختار الضاحية.

3- هذا وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان في الحصول على البيانات من أفراد العينة، وقد خصص استبيان للزوج وآخر للزوجة، وشملت صحيفة استبيان الزوج 157 سؤالاً وصحيفة الزوجة 175 سؤالاً، وشملت الاستمارتان بعض الموضوعات المتشابهة وذلك للتأكد من صحة المعلومات التي يدلى بها كل منهما، والتعرف على ردود الفعل ووجهة نظر كل منهما في يعض الموضوعات.

نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- أن هناك علاقة بين السن والطلاق، حيث ارتفعت نسبة الطلاق بين الحالات المدروسة من الشباب، كذلك ارتفعت نسبة الطلاق بين الحالات التي يوجد فيها بين عمر الزوج وعمر الزوجة فارقًا كبيراً في السن.

2- أن هناك علاقة عكسية بين فترة الزواج والطلاق، فكلما زادت هذه الفترة انخفضت نسبة الطلاق، وكلما قصرت فترة الحياة الزوجية زادت نسبة الطلاق، حيث كانت أعلى نسبة لحالات الطلاق بين الزيجات الحديثة العهد بالزواج (خمس سنوات).

3- أن هناك علاقة بين التعليم والطلاق، فكلما ارتفعت نسبة الطلاق كلما انخفض المستوى التعليمي، كذلك توجد علاقة بين المهنة والطلاق، حيث كانت أعلى نسبة طلاق بين العاملين في المهن المتوسطة أي العاملين في الأعمال الكتابية والإدارية والمساعدين والطباعين ورؤساء مكاتب البريد.

4- أن هناك علاقة بين الحراك المهني والطلاق، فقد كان عاملاً من عوامل الطلاق بين العاملين في المهن المتوسطة والخدمات خاصة، حيث تبع هذا الحراك اختلاف في مستوى الدخل وتغير في العلاقات وكان لذلك أثره في حدوث الطلاق.

5- أن هناك علاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والطلاق، فقد ارتفعت نسبة الطلاق بين ذوى الدخل المنخفض، وانخفضت بين ذوى الدخل المرتفع، بالإضافة إلى أن غالبية المطلقات لا يعملن ويعتمدن على دخل أزواجهن، والغالبية ليس لديهن مصادر دخل، فالدخل ارتبط بالعمل في تحديد المستوى الاقتصادي. كما ارتبط بهما التعليم وكان لهم أثر واضح في حدوث الطلاق.

6- أن زيادة الدخل بعد الزواج قد أثر في حدوث الطلاق، كما أدى إلى الزواج مرة أخرى، كما وجدت علاقة بين الزواج السابق والطلاق، وكان لهذا الزواج أثر على العلاقة الزوجية بسبب التفريق في المعاملة أو عدم المعرفة بهذا الزواج.

7- أنه على الرغم من الإقامة المستقلة للزوجين إلا أن هناك تدخل من جانب الأقارب في حياتهما الزوجية، بالإضافة إلى تدخل الجيران مما أدى إلى حدوث الطلاق، كما كانت للإقامة غير المستقلة مع عائلة الزوج أثر في حدوث الطلاق.

8- أن من أهم أسباب الطلاق سوء العلاقة الزوجية الناتج عن عدم التوافق الجنسي، واختلاف الطباع وانعدام العاطفة، وعدم الاهتمام بشئون الزوج والمنزل، وأسلوب قضاء وقت الفراغ.

obeikandl.com

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة العلاقة بين الطلاق وبعض المتغيرات الهامة، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على متغيرات التعليم، المهنة، موطن الإقامة فقط دون سواها من المتغيرات الأخرى، في حين تركز الدراسة الحالية على البحث في المتغيرات الشخصية والاجتماعية معاً التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً، كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة استفادة بالغة في التعرف على بعض العوامل الاجتماعية المؤدية إلى بروز ظاهرة الطلاق المبكر في السنوات الأخيرة، والتي تضعها الباحثة كأحد المحاور الأساسية في دليل دراسة الحالة بهدف إلقاء الضوء عليها أثناء القيام بالدراسة الميدانية.

2- الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة "نورفال وزملائه" Norval & Others عن الطلاق بين الاجتماعيين المتزوجين من اجتماعيات، (1972)[82].

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من صحة إحدى النتائج التي توصل إليها فريق البحث مصادفة أثناء دراستهم لموضوع العلاقة بين الارتداد الديني والطلاق، حيث وجد أن فئة الاجتماعيين المتزوجين من زميلات التخصص أكثر عرضة للطلاق عن الفئات الأخرى والتي يكون فيها الزوج دارس الاجتماع متزوج من خريجة أية كلية أخرى.

ومن هنا فقد أمل هؤلاء الباحثين في أن تخبرهم نتائج هذه الدراسة عن خصائص

([82]) Norval & others, Divorce Among Sociologists Married to Sociologists In: Social problem, Vol.19, 1972, pp.57: 66.

openkandil.com

أو سمات الأفراد المنجذبين لهذه النوعية من الدراسة، وهل لديهم بالفعل سمات تجعلهم أكثر عرضة للطلاق عن غيرهم، وأن يتم اختبار مدى صحة الاعتقاد بأن "المصالح المتشابهة تؤدي إلى استقرار الزواج".

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- أما فيما يتعلق بالمجال البشري للدراسة فقد اختيرت عينة عشوائية مقدارها 760 من الرجال الاجتماعيين الأعضاء المسجلين في دليل عضوية الرابطة الاجتماعية الأمريكية سنة 1967م.

2- بالنسبة لأدوات جمع البيانات فكان الاستخبار الذي تم إرساله عن طريق البريد والذي يحتوى على أسئلة تهتم بالتاريخ الأسرى.

3- هذا وقد وجد الباحثون أن بعض المطلقين كانوا معرضين عن الإجابة عن الأسئلة الخاصة بالتاريخ الأسرى، كما أن بعض المستجيبين قد أخفقوا في الإجابة على بعض الأسئلة، علاوة على وجود عدد آخر لم يعطوا بيانات دقيقة كتاريخ الزواج نظراً لكونهم أكثر انغلاقاً على أنفسهم من الغير.

نتائج الدراسة:

وقد استخلصت الدراسة عدة نتائج منها:

1- أن التباين في مقدار تعليم كل من الزوج والزوجة كان له علاقة بعدم الاستقرار الأسرى.

2- أن أعلى معدل للطلاق كان بين الاجتماعيين الذين لهم زوجات حاصلات على درجة الدكتوراه.

3- أن الأزواج دارسوا الاجتماع المتزوجون من زوجات دارسات للاجتماع كانوا أكثر عرضة للطلاق عن أولئك الذين زوجاتهم متخصصات في مجال آخر.

4- وقد ذهب الباحثون إلى وجود ثلاث تفسيرات عامة يمكن من خلالها تفسير معدل الطلاق العالي بصورة غير عادية بين الذكور الاجتماعيين والإناث الاجتماعيات الدراسة وهي:

أولاً: أن الأزواج والزوجات في نفس التخصص الأكاديمي قد يكونوا عرضة

للطلاق بصفة عامة بغض النظر عن التخصص في المهنة.

ثانياً: أن النساء الاجتماعيات قد يكن لهن معدل طلاق عالي بغض النظر عن المهن والتخصصات الأكاديمية لأزواجهن.

ثالثاً: أن زواج الاجتماعي من شخصية أخرى (طالبة مثلاً) في قسم الاجتماع قد يكون له تأثيره في وجود نوع غير مستقر من العلاقات ولكن بصورة فريدة.

5- ويرى الباحثون أن هذه التفسيرات الثلاثة ليست مستنفذة الاحتمالات، حيث وجدت إحدى هذه التفسيرات بشكل واضح في عينة الدراسة وهو أن بعض الاجتماعيين المتزوجين من اجتماعيات قد تزوجوا من طالباتهم وزيجات الأساتذة بالطلبة قد تبدو غير مستقرة نتيجة لوجود عامل الانبهار من جانب الطالبة بالأستاذ في بداية الزواج نظراً لما يتمتع به من مركز مرموق ثم اختفاء هذا الانبهار من طموحها بعد ذلك وحينئذ تظهر المشاكل.

6- كذلك فقد وجد الباحثون أن الزوجة في نفس المجال الأكاديمي للزوج تكون قادرة أكثر على الفهم والاشتراك في عمله إذا كان عمل الزوج والزوجة لا يعرضهم للمنافسة في الوقت والمصلحة. كما أن المصاحبة في الزواج قد تكون أكثر موضوعية ورضا وقناعة إذا كانت بعيدة عن الأحاديث الذاتية الخاصة بالمهنة والمنافسة المهنية، وهذا ما يبرر استقرار الزواج الأكاديمي المتكافئ في مجالات أخرى غير اجتماعية.

7- وأخيرًا وجد الباحثون أن الزوجين المهتمين بالدين أقل توقعاً لطلب الطلاق، فوجود الدين يساعد على الاستقرار الأسرى، فالشخص الدنيوي أقل توقعاً للقيام بدوره تجاه القرين، وأن توقعات الدور التقليدي للزوج والزوجة لها دخل كبير في الطلاق، فالدور التقليدي في الأسرة عبأ كبير على الزوجة أكثر من الزوج وهي مطالبة به، وأن علم الاجتماع قد يجذب أشخاص أكثر عرضة للطلاق عن أن يكون هو ذاته له تأثير مميز للطلاق.

تعقيب:

- تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط على دراسة الطلاق بين فئة واحدة معينة

من فئات المجتمع وهي فئة الاجتماعيين المتزوجين من اجتماعيات، في حين تركز الدراسة الحالية على دراسة ظاهرة الطلاق المبكر بصفة خاصة بين مختلف الفئات أو المستويات الاجتماعية، كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها.

- وقد قدمت هذه الدراسة بعض النتائج الهامة التي توضح ضرورة الربط بين زيادة الاتجاه نحو الطلاق والتباين في مقدار تعليم كل من الزوج والزوجة، واختلاف فلسفة الحياة لكل منهما، ودرجة الالتزام الديني، وهي كلها متغيرات هامة يجب وضعها في الاعتبار عند دراسة ظاهرة الطلاق المبكر.

- ومع ذلك يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تهتم بالرجوع إلى حالات الدراسة للتعرف على أسباب لجوئها إلى الطلاق، وتأثير بعض العوامل كالتعليم والدين عليها عن قرب، بل اكتفت بتطبيق الاستخبار عن طريق البريد، الأمر الذي أدى إلى عدم دقة بعض البيانات خاصة تلك التي تتعرض للتاريخ الأسرى للحالة، مما نتج عنه بالتالي عدم دقة بعض النتائج الخاصة بهذا الجزء من الاستخبار.

الدراسة الثانية: دراسة "دوجلس وزملائه" Douglas & Others عن الارتباط الاجتماعي الاقتصادي للطلاق وعدمه بين المهنيات في ولاية أركانزا، (1977)[83].

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الارتباط الاجتماعي الاقتصادي للطلاق وعدمه بين المهنيات في ولاية أركانزا.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- أستخدم الباحث نظرية لويس فيلد كإطار نظري له في هذه الدراسة.

2- أما العينة الخاصة بهذه الدراسة فقد اشتملت على 152 امرأة روعي عند

([83]) Douglos & Others, Social economic Correlates of Divorce and Non Divorce, Among Professional Women In Arhansas in Dissertation Abstracts International, A Vol.38, 1977.

اختيارهن تجانس سماتهن مع خصائص الدراسة، وحصولهن جميعهن على درجة الدكتوراه.

3- ومن خصائص هذه العينة، أنهن حصلن على دخل لمدة سنة سابقة علي الدراسة، وأنهن يمثلن أربع مجموعات مهنية هي الطبيبات المحترفات ، والطبيبات الأساتذة في الكلية ، وأساتذة كليات من تخصصات مختلفة، ومحاميات محترفات.

4- وقد ضمت الدراسة مهنيات متزوجات لمرة واحدة ومتزوجات لأكثر من مرة ومنفصلات أيضاً، كذلك فإن كل النساء اللاتي طلقت قبل بداية اشتغالهن بأعلى كادر في المهنة قد تم استبعادهن من الدارسة لتجنب التأثير على تحليل البيانات والتي يكون فيها الطلاق نتيجة التعليم أو العمل أو الدخل.

5- هذا وقد اتضح من تحليل البيانات من الناحية الإحصائية أن هناك علاقة بين الحالة الزوجية والدرجة المهنية، وقد اتضحت من خلال الأتي:

أ- طول الوقت ويخص به الوقت المستغرق في الحصول على الدرجة المهنية سواء قبل الزواج الأول أو بعد لزواج الأول . وقد أوضحت الدراسة أن أكثر من 88% من المتزوجات قد حصلن على درجتهن العليا قبل الزواج أكثر من بعد الزواج، كما اتضح أيضاً أن 66% من مجموع المطلقات أو المنفصلات انتهين من درجاتهن العليا بعد الزواج.

ب- متوسط الدخل، فقد وجد في الفترة الأخيرة من الزواج الأول ويقصد بها عام قبل الطلاق أو الانفصال أن متوسط دخلهن أعلى من اللاتي تعرضن للطلاق مرات عديدة.

ج- طول الوقت بالسنين، ويقصد به الوقت المستغرق بين الانتهاء من الدرجة العليا وتاريخ الزواج، وقد اتضح من البيانات أن مجموعة المتزوجات لمرة واحدة حصلن على مراكزهن بعد أربعة سنوات من الزواج، وهي تعد فترة معتدلة، بينما مجموعة المطلقات أو اللاتي انفصلن عدة مرات ومازلن منفصلات حتى وقت الدراسة قد حصلن على مراكزهن العليا بعد 8 سنوات من الزواج.

نتائج الدراسة :

obeikandl.com

أما عن النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة فهي:

1- أن الدخل المنخفض لبعض المهنيات له دور مزدوج في حياة المرأة، فهو يجعلها تفشل في تقوية الحواجز تجاه الطلاق، كما تفشل أيضاً في تقوية ارتباطها بالزواج، وهو في النهاية يؤدي بها إلى الانفصال أو الطلاق.

2- أن حصول المرأة على مركزها المهني العالي قبل الزواج جعل حياتها الزوجية أكثر استقراراً ، وتقوم على أساس من المشاركة الاقتصادية.

تعقيب:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بالربط بين بعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية وظاهرة الطلاق، إلا أنها قد ركزت على دراسة ظاهرة الطلاق فقط بين المهنيات الحاصلات على درجة الدكتوراه، أما الدراسة الحالية فتركز على دراسة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزوج على اختلاف مستوياتهم التعليمية، المهنية، الاجتماعية، وذلك من خلال الربط بين مشكلة الطلاق وظواهر التغير الاجتماعي المختلفة التي شهدها مجتمعنا المصري منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى الآن . كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة والفترة الزمنية لها.

الدراسة الثالثة: دراسة (سوزان فوجان) Suzanne Vaughan عن التمزق الأسري بين النساء المهنيات، (1984)[84].

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تجعل النساء المتعلمات تعليماً عالياً في الولايات المتحدة الأمريكية يحققن معدلاً عالياً من الانفصال والطلاق، وكانت أهداف البحث هي:

([84]) Suzanne Vaughan & Anns, Mache, Marital Disruption Among Professional Women, The Timing of career and family Events In: Social Problems, Vol. 31, February 1984, pp273: 283.

1- الهدف الأول هو جمع وتحليل البيانات التي تعطي صورة واضحة عن اتجاه هذه العلاقة.

2- الهدف الثاني: اختبار المؤشرات التي تنبئ عن التمزق الأسرى بين النساء الحاصلات على تعليم عالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

فروض الدراسة :

ومن خلال هذه الأهداف تم اختبار ثلاث فروض أساسية هي:

1- أن التمزق الأسرى يأتي بعد دخول المرأة المدارس العليا وليس قبل ذلك.

2- أن متطلبات عمل المرأة والأحداث العائلية كالزواج وإنجاب الأطفال لها علاقة بالتمزق الأسري بين النساء المهنيات قبل بداية العمل أكثر من بعد بداية العمل.

3- أن مدى تعاون الزوج ودعمه للزوجة قد يخفف في تأثير توقيت الزواج وإنجاب الأطفال التي تؤثر بدورها على التمزق الأسرى.

obeikandl.com

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- وقد اختيرت عينة الدراسة من نساء مهنيات حاصلات على درجات جامعية عالية من أكبر جامعة حضرية في وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من1964- 1974.

2- وقد شكلت العينة 5% من الخريجات تم إرسال الاستخبار إليها بالبريد، وكان عدد المستجيبين للاستخبار 663فقط من الجملة وعددها 1035 امرأة.

3- ولقد عرفت الباحثة التمزق الأسرى بأنه"انفصال رسمي أو غير رسمي أو طلاقاً"، كما اهتمت الباحثة بتواريخ الطلاق والانفصال (أيهما حدث أولاً).

4- وكانت خطة تحليل الباحثة بالنسبة للفرض الأول وهو لتحديد هل التمزق الأسرى جاء قبل أم بعد الدخول في المدرسة العليا والتخرج واستلام أول وظيفة؟ أن قامت الباحثة بحساب توقيت أحداث العمل مع الزواج أو التمزق، وبناء على ذلك تم تقسيم النساء المتزوجات إلى عدة فئات سواء من بدأن الدراسات العليا ونلن درجاتهن أو حصلن على وظيفتهن الأولى قبل الزواج أو أثناء الزواج، أو وقت التمزق أو بعد التمزق.

5- أما بالنسبة للفرضين الثاني والثالث المعنيين بالكشف عن منبآت التمزق الأسرى، فقد اهتمت الباحثة بتوقيت العمل، وعلاقته بالأحداث العائلية مثل ميلاد الطفل الأول، وتاريخ التخرج، والزواج المتكافئ التعليمي وعلاقته بمتطلبات عمل المرأة، وكذلك وضع الزوجة الاقتصادي والمهني وغير ذلك من المؤشرات الأخرى التي تؤثر في حدوث التوتر الأسرى والذي يؤدي بدوره إلى التعرض للطلاق.

نتائج الدراسة:

وقد أشارت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

1- أن التمزق الأسري أكثر وقوعاً بين النساء اللاتي يبدأن الدراسات العليا بعد الزواج أكثر من قبله، كما أن عدم معاونة الزوج في العمل المنزلي يعد سبباً رئيسياً للتمزق الأسرى يضاف إلى الأسباب الأخرى كعمل الزوجة وتفضيلها لأولويات العمل ومتطلباته، وعدم تقارب الشخصية أو ما يسمي بالتوافق والانسجام الشخصي.

2- أن التمزق الأسرى أكثر توقعاً للحدوث إذا كان الزواج قد تم قبل أن تبدأ المرأة بالتخرج، وذلك لأن توقعات الزوج قد تكون محدودة أكثر في اصطلاحات الدور التقليدي للمرأة، ومحاولة المرأة إعادة التفاوض في الأدوار العائلية التقليدية قد تسهم بقدر كبير في تحطيم الزواج نظراً لحرص الأزواج على عدم مناقشة الأدوار أو تعديلها وخاصة فيما يتعلق بدعم الزوج لعمل الزوجة، وعدم الاتفاق هذا قد يزيد من احتمال التمزق.

3- أن النساء اللاتي تزوجن قبل بدء الدراسة ثم عانين التمزق الأسرى تزوجن بمتوسط ثلاث سنوات أطول (9 سنوات) أكثر من النساء اللاتى مكثن متزوجات.

4- أن النساء اللاتي عانين التمزق الأسرى كن أكثر قدرة على إنهاء درجاتهن العلمية، واعتلاء وظيفتهن الأولى بعد أن حدث التمزق الأسرى، وبعد أن أمضين الوقت الطويل غير العادي بين التسجيل والتخرج.

5- أن هناك عاملاً آخر قد ساهم في توقع الطلاق أو الانفصال، وهو مدى استعداد الزوج للانتقال إلى مكان آخر وترك العمل من أجل مهنة الزوجة، وهذا العامل مشروطاً بتفهم الزوج لمتطلبات مهنة الزوجة ووجود التجانس التعليمي والزواج المتكافئ.

6- أن الزوج قد يشعر بالنقص والتهديد الداخلي إذا كانت الزوجة ذات مستوى تعليمي أعلى منه، وذلك لأن الزوجة حينئذ لا تعتمد عليه اقتصادياً نظراً لعلو الدخل الخاص بها، وهو ما يهدد بنيان القوة التقليدي في الأسرة.

7- أن الأزواج في حالة الزواج غير المتكافئ قد يمارسون عملاً إضافيا يكون من نتيجته الصراع العائلي والذي يؤدي بدوره إلى وقوع الطلاق بغض النظر عما إذا كان هناك أطفال أم لا.

8- أن إنجاب الأطفال قبل أو أثناء الدراسة قد يؤدي إلى إعاقة المرأة عن التعليم، ومن ثم يعد من العوامل التي تساعد على حدوث التمزق الأسرى، وأن ميلاد الطفل الأول له أثر كبير على الأسرة أكثر من الأطفال الذين يتلوه، والأخير منهم لا أثر له.

9- أن للأطفال أثر سلبي على العلاقة بين الزوجين وبصفة خاصة في المراحل

المتقدمة من مهنة المرأة، حيث أن وجود أطفال حتى للنساء اللاتى لهن أزواج مساعدون قد أضاف جهداً آخر على دور أحد الزوجين مما زاد من الصراعات العائلية الموجودة داخل الأسرة.

10- أن هناك نمطان للصراع في الأسرة هما: متطلبات العمل والأدوار الأسرية، وعدم قدرة الزوجين على القيام بالأعمال المفروضة لكلا الدورين بسبب الصراع في الزمن والمكان والدخل.

11- أن التوافق الأسرى محكوم بالمدى الذي تتكيف فيه عمالة المرأة المهنية مع الأسرة، وأنه ليس مجرد التعليم العالي للمرأة هو الذي يزيد من وقوع التمزق الأسرى، بل أيضاً توقيت الأحداث العائلية كالزواج وإنجاب الأطفال وعلاقة ذلك بعمل المرأة، والأزواج الذين لديهم الاستعداد لتغيير التوقعات التقليدية لدورهم في الأسرة حينما تتولى زوجاتهم مسئولية دور جديد.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة التمزق الأسرى، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط بصفة خاصة على دراسة العلاقة بين حصول المرأة على التعليم العالي وتعرضها لمشكلة الطلاق، في حين تركز الباحثة على دراسة ظاهرة الطلاق خاصة بين حديثي الزواج في علاقتها بالظروف والتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وذلك على اختلاف المستويات التعليمية، والمهنية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل من الزوج والزوجة . كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة استفادة كبيرة في التعرف على كيفية ترجمة أهداف الدراسة إلى مجموعة من الفروض والتساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها، وكذلك في التعرف على كيفية عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

الدراسة الرابعة: دراسة "جوزيف ميلشر" Joseph Melicer عن الجداول

obeikandl.com

الزمنية لعملية الطلاق ، (1985)[85].

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى حساب مقدار الوقت المستغرق منذ أن يتخذ الزوجان قرار الطلاق مروراً بالانفصال والتقدم بدعوى قضائية للطلاق وحتى الحصول على الطلاق . لذا جاءت هذه الدراسة رد فعل لما تستغرقه مثل هذه القضايا من وقت كبير.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- تركز هذه الدراسة على حساب مقدار الوقت المستغرق لعينة من النساء اللاتي أحرزن تقدماً منذ بداية اتخاذهن لقرار الطلاق إلى أن حصلن على دعوى الطلاق، ولذلك أجريت مقابلات مع 199 امرأة اختيرت بطريقة عشوائية من سجلات المحاكم من بلدتين في مدينة كاليفورنيا.

2- ولقد تم التنبؤ بالوقت من خلال ثلاث متغيرات هامة وهي السن عند الزواج، وعدد سنوات الزواج، والطرف الذي أسهم بدرجة كبيرة في قرار الطلاق، وكان حساب الوقت يتم من خلال هذه المحكات الثلاث السابقة بالإضافة إلى المقابلة.

3- ولكي يتم تحليل المادة التي تم الحصول عليها من الإحصاءات والمقابلات تم تصميم عدد من المقاييس المستقلة والتابعة لقياس الوقت، ويقصد بالمقاييس التابعة تلك المتصلة بماضي الفرد، وهي عبارة عن 14 مقياس لوصف ظروف الحالة الزواجيه حتى وقوع الطلاق وهي: السن، والتعليم، والسن عند الزواج، وعدد سنوات الزواج، والأسباب التي تؤدى إلى الطلاق، ولصالح من يحدث الطلاق، ومن الأكثر استفادة من حدوث الانفصال وقت إجراء المقابلة، والطرف الذي يحظى بالقوة، والمعاشرة الزوجية، والمشاركة في الأنشطة المنزلية، والتوجيه فيما يتعلق بالنقود، والتوجيه فيما يخص ممارسة الحياة العملية، وهل كان للمبحوث حياة خاصة أثناء الزواج، وأخيراً من الذي يقع عليه اللوم في حدوث الطلاق، أما المقاييس المستقلة فهي التي تحدد

([85]) Joseph Melicher. et, al, Time Tables in Divorce process, In Journal of Marriage and The Family, Vol. 47,1985.

مقدار الوقت المستغرق من خطوة لأخرى في عملية الطلاق، بداية من نقطة القرار إلى الانفصال، ومن الانفصال إلى رفع أوراق الدعوى القضائية ثم إلى الانفصال التام.

نتائج الدراسة:

هذا وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة وهي:

1- أن هناك بعض الظروف التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لكي يمكن فهم عملية الوقت المستغرق في الحصول على الطلاق فهماً أفصل، وهذه الظروف هي نوعية الشخصية ، التعرض للضغوط، طبيعة المساعدات الاجتماعية .

2- أن عمل المرأة وانشغالها به يؤدى إلى تقليل الشعور بالإحباط الذي ينتج عن طول الوقت الذي تستغرقه قضايا الطلاق، كما أشارت الدراسة إلى مبادرة النساء برفع دعوى الطلاق.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة مشكلة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط على حساب مقدار الوقت المستغرق للحصول على الطلاق، دون محاولة التطرق إلى أياً من العوامل أو الظروف التي تؤدي إلى بروز وانتشار ظاهرة الطلاق داخل مجتمع الدراسة، في حين تركز الباحثة في دراستها الحالية على دراسة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج في علاقتها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي يشهدها المجتمع المصري، كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استطاعت هذه الدراسة أن تمس جوانب متعددة تتصل من قريب أو من بعيد بظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج، ومن ذلك توضيح بعض الأبعاد المرتبطة بحدوث مشكلة الطلاق، بالإضافة إلى ذلك فقد أوحت هذه الدراسة للباحثة بإمكانية تواجد بعض الأبعاد الرئيسية الأخرى ذات الصلة بانتشار ظاهرة الطلاق داخل الأسرة بوجه عام، وبين الأسر حديثة الزواج بوجه خاص، أو تواجد مجموعة من الأبعاد المتشابكة والمتفاعلة مع بعضها البعض، بحيث تتيح للظاهرة إمكانية استمراريتها في المستقبل،

obeikandl.com

وبناء على ذلك تعد كافة هذه الافتراضات مقولات تجريبية ويقع على عاتق الواقع الميداني إثبات صدقها أو زيفها.

الدراسة الخامسة : دراسة "مارجريت جومنسكي"Margaret Guminskey عن الأسباب الواضحة للطلاق، (1985)[86].

وتنطلق هذه الدراسة من حقيقة أساسية وهي أن هناك أسباب للطلاق تختلف عن الأسباب التي يذكرها الزوجان والتي تعبر عن وجهة نظرهما وتدعو إلى النظر إلى ما وراء هذه الأسباب لاكتشاف الأسباب الحقيقية للطلاق، وقد رأت الباحثة أن هناك أسباباً متداخلة تؤدى إلى الطلاق أطلقت عليها الأسباب ذات الجوانب المتعددة والتي تركز على العلاقات المتداخلة بين هذه الأسباب، وأن من الأفضل الاستعانة بهذه الأسباب أكثر من الاعتماد على الأسباب الأحادية للطلاق.

وقد ذهبت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن دراسات الطلاق تتم على مستويين، مستوى الدراسات التي تهتم بالخصائص الديموجرافية للمطلقين كالسن، ومستوى التعليم، والدخل، ومدة الزواج ..الخ، وبالرغم من أن الباحثة ترى أن هذه الدراسات تمدنا بمعلومات ذات قيمة وتلقى الضوء على احتمال وقوع الطلاق بين مجموعة الأفراد الذين يتسمون بسمات معينة، إلا أنها لا تقدم لنا البيانات الكافية عن الأسباب الشخصية للطلاق، ومستوى الدراسات الضيقة النطاق التي تركز على أسباب الطلاق بشكل مباشر من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلات والمسوح، وهذه الدراسات تميل إلى التركيز على عدد محدود من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق، كما أنها تناقش هذه الأسباب بشكل منفصل دون التركيز على التداخل بين تلك الأسباب وهو الأمر الأكثر أهمية.

هدف الدراسة :

([86]) Margaret Guminskey Cleek et. al, Perceived causes of Divorce : An Analysis of Inter - relationship, In journal of Marriage and The Family, Vol. 47,1985.

obeikandl.com

ومن هنا كان هدف هذه الدراسة هو الجمع بين هذين النوعين من الدراسات، وذلك بهدف دراسة العلاقات المتداخلة بين الأسباب الظاهرة للطلاق من خلال مقارنة بعض السمات الديموجرافية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

وقد استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع المادة على فترتين زمنيتين ، الفترة الأولى، وتم فيها توزيع استبيان من ورقة واحدة وشملت بيانات ديموجرافية عن النوع، والسن، ومدة الزواج، وعدد سنوات الدراسة، وعدد الزيجات السابقة، وقد ضم الاستبيان ثمانية عشر سبباً للطلاق وطلب من الحاضرين اختيار أي مجموعة من هذه الأسباب يمكن اعتبارها أسباباً هامة في موقف طلاق فردي، وفي العام التالي استكمل المسح مع 95% من نفس العينة السابقة وكانوا (160) من الإناث، و(128) من الذكور بنفس الطريقة السابقة.

نتائج الدراسة:

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة :

1- أن هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية قد تكون سبباً للطلاق تنبع من طبيعة المجتمع الأمريكي ذاته، وأن النساء تميل بشكل أكبر إلى خلق المشكلات أكثر من الرجال، هذا إلى جانب المشكلات الخاصة بتعاطي المخدرات، والمرض العقلي، والإلحاد، والخيانة الزوجية، والاختلافات الدينية.

2- أن المشكلات الجنسية هي أكثر المشكلات الظاهرة التي تؤدى إلى الطلاق عند كل من الذكور والإناث على السواء، حيث تؤدى هذه المشكلات الجنسية إلي العديد من المشكلات الأخرى.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لدراسة الطلاق في ضوء مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وزمنها وكذلك في تركيزها على الأسباب الشخصية فقط للطلاق . في

obeikandl.com

حين تركز الباحثة في هذه الدراسة على الأسباب الشخصية والمجتمعية معاً التي تؤدى إلى إفراز وانتشار هذه الظاهرة في ضوء تغير بناء الأسرة ككل من حيث الشكل والوظيفة مع التأكيد على تغير النواحي القيمية وأشكال العلاقات والأدوار داخل الأسرة حديثة الزواج، وما ينتج عن ذلك التغير من ظهور أنماط عديدة من الخلافات والمشكلات الزوجية داخل نطاق الأسرة المصرية.

الدراسة السادسة : دراسة "ماريا ايكونبال" Maria E. canibal عن اتجاه اقتصادي لدراسة الانحلال الزواجي،(1990) [87].

هدف الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية لانحلال رابطة الزواج، خاصة في الأسر التي ترأسها النساء، وكذلك خدمة صانعي السياسة الذين يهتمون بتحسين معيشة الأسر في بورتوريكو.

أهمية الدراسة :

وتأتي أهمية هذه الدراسة من منطلق أن الطلاق في هذا المجتمع كما يذهب علماء الاجتماع يعد ظاهرة محيرة ومثيرة للتساؤل، وذلك لأن هؤلاء السكان هم من الكاثوليك وينتمون إلي مجتمع أبوي، ومع ذلك فإن هذا المجتمع يمثل أعلى نسبة طلاق في العالم، بمعنى أخر فإن الكاثوليكية يصاحبها عادة استقرار في الحياة الزوجية وذلك لأنها لا تبيح الطلاق، بالإضافة إلى أن الكاثوليك أنفسهم يبحثون طويلاً عن شريك الحياة، ويتزوجون في سن متأخر مما يزيد من احتمال الاستقرار في الزواج، خاصة وأن هذا المجتمع أبوي تتحدد فيه الأدوار النوعية تحديداً صارماً، حيث أكدت العديد من الدراسات والبحوث أن هذا المجتمع يمثل أعلى نسبة استقرار في الزواج مقارنة بالأقليات الأخرى التي تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك ظهرت زيادة واضحة في الانحلال الزواجي على غير المتوقع، كما أدى إلى زيادة عدد الأسر التي

([87]) Maria E. Canibal, An Economic Approach to study The Marital Dissolution, In journal of Marriage and The Family,Vol.52, 1990.

openkanal.com

ترأسها النساء مما يرجح أن هذه الأسر تعيش تحت مستوى الفقر.

ولقد اتخذت هذه الدراسة من النظرية الاقتصادية للزواج مدخلاً نظرياً لها لتحليل انحلال الرابطة الزواجيه، ووفقاً لهذه النظرية فإن أكثر هدفين للزواج هما: تقسيم العمل بين الذكور والإناث من خلال توزيع مناسب للوقت بين المتاح في وحدة المعيشة والعمل في السوق، وإنتاج السلع في وحدة المعيشة.

هذا وقد فسرت هذه النظرية انحلال الزواج من خلال التكلفة المترتبة على انحلال الزواج، والعائد منه، والنتائج الغير متوقعة، حيث يتوقع وجود علاقة سلبية بين فشل الزواج والتكلفة والعائد، كما يتوقع وجود علاقة إيجابية بين النتائج الغير متوقعة للزواج وانحلال الزواج وقد ناقشت الدراسة من خلال التحليل الإمبيريقي عدداً كبيراً من المتغيرات التي ساعدت على فهم ديناميات انحلال الزواج في هذا المجتمع، والتي كان لها الفضل في إلقاء الضوء على عدد من القضايا في الدراسة الحالية، وهذه المتغيرات هي: التكلفة، العائد، النتائج الغير متوقعة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد تم جمع المادة من خلال الاستبيان، حيث صممت صحيفتين للاستبيان إحداهما لجمع البيانات عن السن، والنوع، والحالة الزواجيه، والتعليم وذلك بالنسبة لكل عنصر في وحدة المعيشة، والثاني استبيان فردى للحصول على بيانات تاريخية خاصة بالهجرة، والزواج، والخصوبة، والتعليم،والعمالة، واستخدام وسائل منع لحمل للمتزوجات في الفئة العمرية من 15-49 سنة سواء كانت زيجاتهن شرعية أو غير شرعية.

نتائج الدراسة:

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة:

1- أن تقسيم العمل بين الذكور والإناث في قطاع السوق يمكن أن يكون سبباً في انحلال الزواج، وذلك لما تحققه النساء من مكاسب مرتفعة مقارنة بما يحققه الأزواج الأمر الذي يتولد عنه عدم الاستقرار، حيث أن هؤلاء الزوجات سوف يكون لديهن القدرة على إعالة أنفسهن وأيضاً أسرهن.

2- أن للتعليم تأثيره الإيجابي في عدم استقرار الزواج، فالاختلافات الواضحة بين تعليم الأزواج والزوجات يزيد من احتمال عدم الاستقرار.

3- أن اختلاف الانتماءات الدينية بين الزوجين يؤدى إلى احتمال انحلال الزواج، حيث يرتفع عند الأفراد الذين ينتمون إلى اتجاهات دينية مختلفة عن الذين ينتمون إلى نفس العقيدة الدينية.

4- أن هناك علاقة سلبية بين الخصوبة وانحلال الزواج، فالأطفال في هذا المجتمع يعدون خاصية زواجيه، بمعني أنهم رأس مال يضفي قيمة على الزواج ويقلل من احتمال انفصال الزوجين.

5- أن هناك ارتباط سلبي بين طول مدة الحياة الزوجية وحدوث الانحلال الزواجي، فكلما طالت فترة الحياة الزوجية، كلما ارتفعت فرصة تراكم رأس المال الخاص بالزواج الذي بدوره يزيد من تكلفة انحلال الرابطة الزوجية.

6- يؤدى انخراط المرأة في سوق العمل وما يترتب على ذلك من مكاسب تحققها المرأة إلى عدم استقرارا الزواج ويمكن تفسير ذلك بأمرين، الأول أن الأجور التي تحصل عليها الزوجات يزيد من فرصة تكلفة الوقت وبالتالي تقلل من عملية إنجاب الأطفال مما يؤدي بدوره إلى احتمال انحلال الزواج، والثاني هو فقدان التخصص في وحدة المعيشة وقطاع السوق، فعندما تقاسم الزوجة زوجها في دور العائل للأسرة تتغير توقعات الزوجات فيما يخص تقسيم العمل، حيث يتوقعن مشاركة الأزواج في الأعمال المنزلية على سبيل المثال.

7- أن الزواج المبكر وخاصة في سن المراهقة يؤدي إلى الطلاق المبكر، فالذين يتزوجون في هذا السن من المحتمل ألا يشاركوا في سوق الزواج لمدة طويلة تكفي لاكتشاف الاختيار الأمثل، وأن اكتشاف هذا بعد الزواج بفترة قصيرة يؤدى إلى انحلال مبكر للزواج.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع انحلال الزواج أو الطلاق والعوامل المؤدية إليه، إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وفي تركيزها

على وصف الخصائص والسمات العامة للطلاق داخل الأسرة الكاثوليكية فقط دون الاهتمام بتناول البناء الاجتماعي ككل لتوضيح مدى تأثر الأسرة بهذا البناء وبما يطرأ عليه من تغيرات، في حين تركز الباحثة في هذه الدراسة على التحليل الذي يتعدى الوصف "الميكرو" الذي ينصب على الأسرة إلى الوصف "الماكرو" الذي يشمل البناء الاجتماعي برمته، بحيث تتكون في النهاية فكرة البناء الاجتماعي في المجتمع المصري، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليه ومدى تأثر الأسرة بهذه التغيرات، وما ينتج عن هذا التأثر من ظهور أنماط عديدة من التفكك الأسرى داخل نطاق الأسرة المصرية.

ثانياً - دراسات تناولت تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق :

1- الدراسات العربية :

الدراسة الأولى: دراسة "عائدة سالم" عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، (1983)[88].

هدف الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ظاهرة الطلاق من خلال المتغيرات الاجتماعية والثقافية، إلى جانب مدى تأثر الطلاق بالتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي، وعلى وجه الخصوص مدينة بغداد.

فروض الدراسة :

وقد تحدد الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال مجموعة من الفروض التي توضح تأثير عدد من المتغيرات وعلاقتها بظاهرة الطلاق، كمدة الخطوبة، وعقم أحد الزوجين، وعدم التوافق الجنسي، وإدمان المخدرات، والمقامرة، وتدخل الغير في شئون الأسرة، والحالة الاقتصادية، والمستوى الثقافي والاجتماعي.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

([88]) عائدة سالم: المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مع دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغدد، دائرة الشئون الثقافية للنشر، 1983.

1- أما المجال البشرى لهذه الدراسة فيتمثل في اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من سجلات المحاكم الشرعية الموجودة في مدينة بغداد والتي تضم مستويات اجتماعية واقتصادية وفكرية مختلفة، وقد استغرقت هذه الدراسة الميدانية ستة أشهر خلال عام 1972.

2- هذا وقد اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد شملت استمارة البحث ثلاثة بنود، يتعلق البند الأول بالبيانات الأولية عن كلا الزوجين، بينما يتعلق البند الثاني بفترة الخطوبة، والثالث بمرحلة المعاشرة الزوجية حتى الطلاق.

نتائج الدراسة:

وقد أسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج من أهمها:

1- أن المجتمع العراقي قد مر بمراحل من التغيرات واسعة النطاق عبر الزمن، بدأت بتقلص شكل الأسرة من الأسرة الأبوية الممتدة التي تخضع لسلطة الأب إلى الأسرة الزواجيه الصغيرة، ومن هنا بدأت المرأة في المطالبة بحقوقها ومساواتها، ومن ثم نشب الصراع بين الرجل والمرأة، وقد ارتبط هذا بتطور المركز الاجتماعي والثقافي للمرأة نتيجة للإقبال المتزايد على تعليم المرأة، ودخولها في مجال العمل وحصولها على الدخل المستقل الذي أصبح يزيد من قوتها ويجعلها تسارع أحياناً في إنهاء الزواج وطلب الطلاق.

2- من أسباب الطلاق في المجتمع العراقي، تدخل الأهل في شئون الزوجين، حيث أدت أزمة السكن إلى نمط الإقامة مع الأهل مما أدى إلى خلق العديد من الخلافات التي ينتج عنها الطلاق.

3- أن عقم الزوجة قد يؤدي إما إلى تعدد الزوجات أو طلاق الزوجة الأولى التي لم تنجب، حيث أن وجود أطفال يعتبر من دعائم الزواج.

4- أن عدم الإشباع الزواجي الذي يؤدى إلى سوء التوافق بين الزوجين يعتبر من العوامل الهامة المؤدية إلى وقوع الطلاق، حيث أن العامل الجنسي يعد سبباً جوهرياً لنشوب المشاكل الزوجية، ولكنه غالباً ما يختفي كسبب للطلاق، وتظهر أسباب أخرى نظراً لصعوبة الإعلان عنه.

obeikandl.com

5- أن الزواج بالإكراه يعد من العوامل التي تؤدى إلى وقوع الطلاق في المجتمع العراقي، حيث يتم الزواج وفق الاختيار الوالدي دون مراعاة رغبة أطراف الزواج، وبعد الزواج تبدأ الخلافات بين الزوجين بسبب عدم التوافق بينهم.

6- أن تعدد الزوجات، وإدمان المخدرات، والخيانة الزوجية خاصة من جانب الأزواج من العوامل الهامة المؤدية إلى الطلاق نتيجة الخلاف المستمر بين طرفي الزواج.

7- أن مرور مدة طويلة على الحياة الزوجية، قد يؤدي إلى شعور الزوج بالملل من الزوجة القديمة، حيث قد يقدم على الزواج من أخرى بعد انتهاء مسئولية تربية الأولاد، حتى يمكن أن تتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة، خاصة مع تطور المركز الاجتماعي والمادي للرجل.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بأنماطه الكثيرة، في حين ركزت الباحثة على الطلاق المبكر كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة، وكذلك في الفترة الزمنية التي تعالجها كل دراسة.

غير أنه من الملامح المميزة لهذه الدراسة تأكيدها على ضرورة الربط بين النظم الاجتماعية أو البناء الكلي للمجتمع وما يطرأ عليه من تغيرات والتغير في معدلات الطلاق سواء بالزيادة أو النقصان، ومن ثم فقد قدمت هذه الدراسة عدة نتائج أفادت منها الدراسة الحالية في تحليل العلاقة بين ملامح وأشكال التغير الاجتماعي والاقتصادي وزيادة معدلات الطلاق أو أنماطه المختلفة، وما يرتبط بذلك من آليات تساعد على انتشار ظواهر التفكك الأسرى داخل المجتمع المصري ككل.

الدراسة الثانية: دراسة "عزت حجازي" عن ظاهرة الطلاق، تصور مقترح

obeikandl.com

.[89](1984)

تعد هذه الدراسة بمثابة إطار تصوري هام لدراسة الطلاق، حيث أنها تقدم مجموعة من التصورات الفكرية التي تحاول معالجة ظاهرة الطلاق، وتحدد عدد من المتغيرات المرتبطة بها لتثري عملية البحث.

هدف الدراسة :

وتنطلق هذه الدراسة من مسلمة بديهية، وهي ضرورة دراسة الطلاق كظاهرة اجتماعية، نظراً لأن الطلاق ليس مجرد قرار يتخذه الزوجان أو أحدهما استجابة لظروف شخصية معينة، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك ظاهرة اجتماعية تتفاعل فيها كثير من الظروف والمتغيرات التي تتجاوز الزوجين، وهذا هو المدخل السليم لفهم مشكلة الطلاق.

موضوعات الدراسة :

وتحتوى هذه الدراسة على العديد من الموضوعات التي تبدأ بمناقشة الظروف المؤدية إلى الطلاق والمثيرة لقراراته، ثم أهم الإجراءات المرتبطة بعملية الطلاق ذاتها، ثم تحليل الآثار المترتبة على الطلاق، وتختم باستخلاصات على هيئة قضايا يمكن طرحها مرة أخرى للاختبار.

هذا وقد حدد الباحث مفهوم الطلاق بناء على نظرة شاملة تجمع جملة الآراء المتعددة فيه، وهي أن الطلاق نتاج سوء التنظيم أو الخلل الاجتماعي، إلى جانب إخفاق مشروعات الحب والسعادة، كما يعتبر الطلاق مؤشراً هاماً لعدم استقرار نظام الأسرة، سواء كان ذلك نتيجة ضعف العلاقات الاجتماعية ونمو النزعة الفردية، أو ضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، هذا إلى جانب تمرد المرأة وتخاذلها في القيام بأدوارها التقليدية.

نتائج الدراسة :

وقد صاغ الباحث نتائج هذا الإطار التصوري في شكل مقولات أو قضايا عامة،

([89]) عزت حجازي: ظاهرة الطلاق، تصور مقترح، مقال غير منشور، 1984م.

obeikandl.com

تعكس في جملتها نتائج بحوث عديدة في موضوع الطلاق، وأهم هذه القضايا هي:

1- أن الاستقرار في العلاقة الزوجية أو تصدعها هو محصلة لتفاعل قوى وظروف ومتغيرات عديدة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وحضارية، وقد أكد الباحث من خلال هذه القضية على ضرورة تحليل ظاهرة الطلاق من منظور متعدد الأبعاد، على أساس أنها ظاهرة مجتمعية يتفاعل بداخلها العديد من المتغيرات.

2- تختلف مجموعة الظروف المؤدية إلى الطلاق والعوامل المثيرة لقراراته من مجتمع لآخر ومن طبقة لأخرى، ومن فئة من السكان إلى أخرى، ومع ذلك فهناك عوامل أساسية تؤدى إلى الطلاق.

3- أنه على الرغم من تأثير كل من التصنيع والتحضر والهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر، وتحرر المرأة في زيادة معدلات الطلاق، إلا أن هذه العوامل ليست وحدها أسباب الطلاق، فقد كانت معدلات الطلاق في مصر مرتفعة قبل أن يبدأ المجتمع المصري يعاني من آثار تلك المتغيرات بشكل واضح.

4- أن التغيرات التي تطرأ على المجتمعات قد تؤدى عكس ما هو شائع إلى استقرار الحياة الزوجية، فقد تؤثر هذه التغيرات على عملية الاختيار للزواج ويكون الاختيار أكثر حرية ونضجاً، ومن ثم تساهم في استقرار الحياة الزوجية وجعلها أكثر إشباعًا لطرفيها.

5- أن الطلاق في المجتمعات التقليدية يرتبط بإشكاليات تعارض مصالح الجماعة القرابية، بينما يرتبط في المجتمعات المتطورة بمصالح الزوجين فقط.

6- ومن القضايا الأخرى التي أهتم بها الباحث في هذه الدراسة أن الأمراض النفسية والعصبية والجسمية التي تنتشر بين النساء والزوجات بصفة خاصة في الريف المصري، لها علاقة بطبيعة الحياة الزوجية، حيث تزداد عوامل الإحباط في نطاق العلاقة الزوجية، كما تمارس العلاقات القرابية ضغطاً على الزوجين، وخاصة الزوجة لاستمرار الزواج ورفض فكرة إنهائه حتى ولو كانت غير مشبعة للطرفين، لذا تظهر ميكانيزمات هروب متاحة وهي المرض، إلى جانب حفلات الزار، وبذلك فإن استمرار الحياة الزوجية لا يعني استقرارها.

obeikandl.com

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بأنماطه المتعددة، في حين تركز الدراسة الحالية على ظاهرة الطلاق المبكر خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج.

وتظهر أهمية تلك الدراسة السابقة في كونها تركز على بعض المتغيرات والجوانب الاجتماعية والثقافية الهامة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة اتجاه الأفراد الإيجابي نحو الطلاق، كمتغيرات تحرر المرأة، والتحضر، والهجرة، بحيث تسهم في الكشف عن أحد جوانب الظاهرة في مجتمع الدراسة، وبناء على ذلك، فقد تمثلت أحد الأهداف فى الدراسة الحالية لظاهرة الطلاق المبكر في محاولة الكشف عن الجوانب المجتمعية والثقافية المتعلقة بالظاهرة، بهدف إلقاء الضوء على مختلف العوامل التي تساعد على انتشارها داخل المجتمع المصري.

الدراسة الثالثة: دراسة "مسعودة كسال" عن الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، (1984) [90].

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الطلاق كظاهرة اجتماعية موطنها المجتمع الحضري.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- قامت الباحثة في هذه الدراسة باختيار الوسط الحضري وذلك باعتباره المناخ الملائم لدراسة ظاهرة الطلاق حيث تمت الدراسة في مدينة الجزائر وذلك لمسايرتها

([90]) مسعود كسال: الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وآثاره، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات المتعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1984م .

للاتجاهات الشائعة التي تعالج الطلاق كظاهرة اجتماعية موطنها الوسط الحضري، وذلك نتيجة ربط هذه الظاهرة بالتغير الاجتماعي .

2- أما عن المجال البشري لهذه الدراسة فيتمثل في اختيار عينة عشوائية تتكون من 60 امرأة من المطلقات على اختلاف المستوى الاجتماعي ممن تتراوح أعمارهن من 19 إلى 40 سنة منهن 40 حالة لامرأة عاملة و20 حالة لا تعمل .

3- وتعتبر هذه الدراسة دراسة تاريخية استطلاعية وصفية تفسيرية، استخدمت الباحثة خلالها استمارة جمع البيانات عن طريق المقابلة وذلك لأن أغلب المطلقات من الأميات، حيث تم مقابلة 47 مطلقة في منزل أسرهن أو أزواجهن الجدد، ومقابلة 12 مطلقة في المحكمة أثناء الجلسات الخاصة بالطلاق، وقد ضمت الاستمارة بيانات أولية عن المطلقة وزوجها السابق، وبيانات خاصة بالزواج وشروطه، وسكن الزوجين بعد الزواج، وعمل المرأة وأثره على حياتها الزوجية ثم أسباب الطلاق، ووضع المطلقات وأطفالهن بعد الطلاق .

4- كذلك فقد قامت الباحثة بتحليل مضمون 34 ملف قضائي من النسخ الخاصة بالقرارات المتعلقة بقضايا الطلاق لسنتي (1979 - 1980)، كما استعانت بالمقابلات الحرة لجمع مادة حول الطلاق من القضاة والمحامين .

نتائج الدراسة :

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- أن قوانين الأحوال الشخصية في المجتمع الجزائري لها طابع خاص تنفرد به عن بقية الدول العربية والإسلامية، فالشائع عنها تحررها وصبغتها بالطابع المدني الأوروبي نتيجة لطول فترة الاستعمار الفرنسي، وبعدها عن الحدود الشرعية، ومع ذلك فإن القانون الجزائري لم يتوصل إلى وضع قانون خاص بالأسرة، مما أدى إلى أن قضايا الأحوال الشخصية ومن بينها الطلاق يتحكم فيها إلى حد بعيد كل من القضاة والمحامين .

2- أن التشريع الجزائري لا يعترف بالطلاق، ولكن يعترف بالتطليق، كما أن الزوج يدفع تعويضات للمطلقة إذا أراد تطليقها مما أدى إلى التفكير جيداً من جانب

الزوج قبل الطلاق، حيث تقف هذه التعويضات عقبة أمام الطلاق لعودته بخسارة مادية على الرجل، بينما تحتفظ المطلقة بكل هبات وهدايا الزوج .

3- أن التجديدات القانونية في أمور الزواج والطلاق ترجع غالباً إلى استقرار المجتمع وغلبة الطابع الاجتماعي وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية، وقد أدى ذلك إلى عدم العبث بأمور الطلاق كتهرب الزوج من دفع التكاليف القضائية أو نفقة الزوجة والأطفال خوفاً من التعرض للعقاب القضائي ودخول السجن .

4- أنه على الرغم من التجديدات التشريعية التي شهدتها ساحة القضاء الجزائري، إلا أن حالات الطلاق التي تمت تحت مراقبة القاضي تقل كثيراً عن تلك التي تتم باتفاق الزوجين خارج ساحة القضاء .

5- أن حالات الطلاق التي تتم بإرادة الرجل هي النمط الشائع في ممارسات الطلاق، على الرغم من تزايد التشريعات لمواجهتها، وقد أدى ذلك إلى اعتراف رجال القانون بعجز التشريع الجزائري بوضعه الراهن عن الإصلاح والحد من معدلات الطلاق، وقد يرجع ذلك إلى انتشار الأمية وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية .

6- أن هناك علاقة إيجابية بين الزواج المبكر وزيادة معدلات الطلاق، حيث يزداد الاتجاه إلى الطلاق لدى الزوجات صغار السن، بينما يقل كلما ارتفع سن الزوجة مما يعد مؤشراً هاماً لاستقرار الزواج .

7- أن حوالي ثلثي عينة الزوجات تم زواجهن عن طريق الأهل مع موافقتهن، وأنه كلما كان الزواج مبكر والمستوى التعليمي منخفض كان الاختيار للزواج من قبل الأهل مما يسلب الفتاة حرية اختيار شريك الحياة، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على استقرار الزواج .

8- أن ثلثي العينة كانت إقامتهن مع أهل الزوج، وذلك بسبب أزمة الإسكان في الوسط الحضري الجزائري، وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في وقوع الطلاق، حيث يسمح هذا النمط من الإقامة بتدخل أم الزوج (الحماة) في حياة الزوجين العامة والخاصة، وقد ترفض الزوجة هذا التدخل مما يترتب عليه العديد من المشاكل .

9- أن هناك علاقة بين زيادة مستوى تعليم المرأة وزيادة تقديرها للمسئولية

الأسرية، وأن الطلاق ذو تأثير سلبي على المطلقات وأطفالهن .

تعقيب :

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بظاهرة الطلاق وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع وبخاصة داخل المجتمع الحضري، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بصفة عامة دون التركيز على شكل معين أو نوعية معينة من الطلاق، أما الدراسة الحالية فقد تناولت أكثر أنواع الطلاق شيوعاً وخطورة على الأسرة وخصته بالبحث والدراسة وهو الطلاق المبكر. كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها .

ومع ذلك فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية رصد أشكال العلاقات والتفاعلات المختلفة السائدة بين الزوجين داخل الأسرة حديثة الزواج، وتحليل ما طرأ عليها من تغير في الآونة الأخيرة، وذلك بهدف إلقاء الضوء على مدى ما تعرضت له العلاقات الأسرية من تغير في الربع الأخير من القرن العشرين وعلاقة ذلك بنمو وانتشار ظاهرة الطلاق المبكر بوصفها إحدى ظواهر التفكك الأسري .

الدراسة الرابعة: دراسة "علياء شكري" وآخرون عن الزواج والطلاق أو الانفصال، (1988) [91].

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة عدد من الموضوعات المتعلقة بالزواج والطلاق، وهي محاولة لكشف الستار عن طبيعة الحياة الخاصة للمرأة المصرية خاصة الزواج والطلاق، لذلك اهتمت الباحثة هنا بدراسة عدد من الموضوعات الحيوية، كمتوسط السن عند الزواج بالنسبة للذكور والإناث، والسن المثالي للزواج في نظر الرجال والنساء، ومدى معرفة المجتمع بالسن القانوني للزواج، وما إذا كان هناك تغير قد طرأ على سن الزواج من وجهة نظر أفراد المجتمع، هذا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في

([91]) علياء شكري وآخرون : المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م .

تحديد سن الزواج، كالتعليم، والمعايير الاجتماعية، والمكانة الاقتصادية، وحق كل من الزوج والزوجة في الطلاق، والأسباب التي تؤدي إلى وقوعه، ومصير الأطفال عند انفصال الزوجين، والإجراءات التي يتبعها كل منهما للحصول على حقوقه قبل الطرف الآخر عند وقوع الطلاق، هذا إلى جانب أحوال كل من المطلقات والمنفصلات بعد الطلاق أو الانفصال .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي الذي يجمع بين ما هو كمي وكيفي ويحقق درجة عالية من الدقة والصدق، وذلك عن طريق جمع بيانات كيفية تصلح لاستخدام الصيغ الكمية من خلال وسيلتي المعايشة والملاحظة الدقيقة التي لا تترك شيئاً بدون إحصاء .

2- هذا وتتميز هذه الدراسة بمنهج تحليلي يتسم بالمرونة والديناميكية عبر مستويات تحليل مختلفة تبدأ من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى، حيث تم جمع المادة وتحليلها عبر مستويات ثلاثة وهي المرأة في إطار الوحدة المعيشية ، ووحدة المعيشة بكامل أفرادها ذكوراً وإناثاً ثم وحدة المعيشة في إطار المجتمع المحلي الذي تنصهر فيه التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

نتائج الدراسة :

وأسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج الهامة التي تتعلق بموضوعي الزواج والطلاق هي:

1- أن ظاهرة الزواج المبكر ظاهرة ريفية تحكمها اعتبارات اجتماعية وفي ظل هذه الظاهرة لا تتمكن نسبة كبيرة من الإناث من الحصول على حقوقهن في التعليم، وقد ترجع عملية التبكير في الزواج إلى أن الزواج في الريف أيسر منالاً من الحضر.

2- أن هناك علاقة بين الزواج من حيث أسلوبه والاختيار فيه، ومدى مشاركة كل من الشباب والفتيات في اختيار شريك الحياة، وبين وقوع الطلاق، فأغلب الحالات التي انتهى فيها الزواج بالطلاق كان الزواج فيها مفروضاً ولا إرادة فيه بالنسبة لأحد الزوجين أو كليهما، بل كانت إرادة الوالدين هي الغالبة مما نتج عنه عدم توافق

الزوجين وانتهاء حياتهما بالفشل .

3- أن ظاهرة الانفتاح الاقتصادي التي شهدها المجتمع المصري منذ بداية السبعينيات قد امتدت إلى نظام الزواج ، وظهر ما يسمى "بزواج البيع" ، كما أدى هذا الانفتاح إلى تدعيم ظاهرة تعدد الزوجات أو زيادة الطلاق بالنسبة للزوجة الأولى والزواج من أخرى مما يدعم بدوره ظاهرة الطلاق .

4- أن النساء الحضريات لديهن إلمام واضح بقانون الأحوال الشخصية الذي ينظم الأمور المتعلقة بالطلاق والحضانة والنفقة والمسكن، أما النساء القرويات فإن 35% منهن فقط لديهن إلمام واضح وهي فئة المتعلمات، واللاتي يشغلن وظائف رسمية .

5- أما بالنسبة لأحوال النساء المطلقات والمنفصلات، ففي الغالب تعود المرأة بعد وقوع الطلاق إلى بيت الأسرة مغادرة منزل الزوجية، علماً بأن هذا مخالف للشريعة والقانون ، خاصة خلال فترة العدة، كما يتضح عدم الالتزام بالحدود الشرعية في القرى، نظراً لسيادة اعتبارات أخرى ثقافية تبغض بقاء المطلقة في بيت زوجها بعد الطلاق .

6- يتصف سلوك أفراد الأسرة خاصة الأخوة في القرية تجاه المطلقة بالقسوة الشديدة التي تصل في بعض الحالات إلى حد الضرب المبرح، وتقييد حرية الانتقال خارج المنزل ومراقبة سلوكها، وذلك من أجل إجبارها على العودة للزوج مرة أخرى إذا أراد ذلك، أو قبول الزواج بأي شخص آخر يتقدم للزواج بها .

7- أما أسلوب أفراد المجتمع المحيطين بالمطلقة فيتميز بألوان عديدة منها الخوف والحذر والريبة خاصة من جانب الزوجات، إلى جانب الإحاطة بالشفقة والرثاء، والسلوك المغرض الذي يشوبه الطمع من جانب بعض الرجال .

تعقيب :

تتفق هذه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بشكل كلي، في حين ركزت الباحثة على الطلاق المبكر بين حديثي الزواج فقط .

obeikandl.com

ومع ذلك، فقد وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى محاولة الكشف عن الأبعاد المتعددة لانتشار ظاهرة الطلاق المبكر كشكل من أشكال التفكك الأسري، نظراً لكونها قد ركزت في دراستها للطلاق على بعض الأبعاد المجتمعية الهامة كالانفتاح الاقتصادي، والزواج المبكر، وزواج البيع التي يمكن في ضوئها تفسير تلك الظاهرة تفسيراً إيجابياً، ومن ثم فقد استفادت الدراسة الحالية من الفكرة الرئيسية التي انبثقت منها تلك الدراسة، والتي تتمثل في إمكانية دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ضوء تلك الأبعاد السابقة نظراً لشموليتها، وذلك في محاولة لتقديم فهم سوسيولوجي لظاهرة الطلاق المبكر بوصفها ظاهرة اجتماعية .

الدراسة الخامسة: دراسة "فيصل الزراو وعطوف محمد ياسين" عن الطلاق في دولة الإمارات العربية، (1990) [92].

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المتداخلة التي تؤدي إلى تدهور العلاقة بين الزوجين مما يؤدي إلى الطلاق .

وأهم ما يميز هذه الدراسة أنها دراسة تشخيصية متعمقة للعوامل التي تؤدي إلى الطلاق في مجتمع الإمارات، حيث حاول الباحثان تشخيص العوامل المادية والاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى الطلاق، وقد قسم الباحثان هذه العوامل إلى: عوامل مستحدثة ترتبط بالغزو الثقافي الوافد إلى المجتمع مع العمالة الوافدة، وعوامل أخرى ترتبط بخصوصية مجتمع الإمارات وما صاحبه من تحولات اجتماعية واقتصادية سريعة لم تتوائم مع التراث الثقافي لهذا المجتمع .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة صغيرة من المطلقين والمطلقات من مستويات اجتماعية متباينة.

([92]) إجلال إسماعيل حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص ص 268: 270 .

obeikandl.com

نتائج الدراسة :

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي تمثل العوامل المؤدية إلى الطلاق من أهمها :

1- اهتمام المرأة بالموضات والتقاليع والإسراف في اقتناء المصوغات والحلي مع تعصبها في الرأي وإصرارها على ذلك .

2- تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن، بالإضافة إلى انشغال الأزواج بأعمالهم ومشروعاتهم التجارية على حساب الاهتمام بأسرهم .

3- الإقامة لدى أهل الزوج وتدخلهم في حياة الزوجين .

4- الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الزوجين وخاصة الفروق التعليمية .

5- الفوارق العمرية بين الزوجين، والتي تؤدي إلى عدم التفاهم والتقارب العاطفي وأيضاً الزواج المبكر .

6- الزواج من أجنبيات حيث الفوارق في القيم والعادات والتقاليد.

7- العامل المادي سواء كان الزوج معسراً أو موسراً، فالظروف المادية الصعبة قد تؤدي إلى الشقاق بين الزوجين، كما أن الثراء الفاحش يؤدي إلى نفس النتيجة نظراً لترك الزوجة مسئولياتها للخدم والمربيات الأجنبيات .

8- ضعف الوازع الديني والأخلاقي لأحد الزوجين أو كلاهما.

9- قسوة الزوج على الزوجة وضربها وإهانتها .

10- العلاقات الشاذة للزوج داخل المنزل أو خارجه والذي يدفع الزوجة إلى النفور من الحياة الزوجية .

11- سوء الحالة الصحية و المرض المزمن لأحد الزوجين، والعقم أو الضعف الجنسي، والأمراض العصبية والنفسية.

تعقيب :

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وظاهرة الطلاق، إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وزمنها . كما اهتمت هذه الدراسة بالعوامل الشخصية المؤدية إلى الطلاق، في حين

openkan.com

تركز الباحثة في دراستها الحالية على تغير النسق القيمي والعلاقات والأدوار بين الزوجين داخل الأسرة المصرية نتيجة لما مر به المجتمع من تحولات وما ينتج عن ذلك من زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة .

ومع ذلك، فقد وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى محاولة الكشف عن الأبعاد المتعددة لانتشار ظاهرة الطلاق المبكر كشكل من أشكال التفكك الأسري، نظراً لكونها قد ركزت في دراستها لظاهرة الطلاق على بعض الأبعاد الهامة كالفوارق العمرية ، والزواج المبكر، والخيانة الزوجية، وضعف الوازع الديني والأخلاقي ، وذلك من خلال أحد المحاور الأساسية التي سوف تضعها الباحثة في استمارتي الاستبيان ودراسة الحالة بهدف إلقاء الضوء على تلك العوامل والأسباب المختلفة المؤدية إلى انتشار حالات الطلاق المبكر بين الأسر المصرية في الآونة الأخيرة .

الدراسة السادسة: دراسة "عايدة فؤاد عبد الفتاح" عن الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، (1991) [93].

أهداف الدراسة :

1- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاً هاماً يتعلق بقضية الطلاق في المجتمع المصري وهو عن ماهية الاتساق والاختلاف بين الممارسة الفعلية فيما يتعلق بالزواج والطلاق، والإطار المثالي لها كما تعكسه الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والثقافة المثالية على مستوى المجتمع والطبقة والأفراد .

2- كما تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى اختبار المقولة الأساسية في بحوث الطلاق والمرتبطة بالتغير والتحضر.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

وقد تم إجراء هذه الدراسة بقرية شنباري مركز أوسيم بمحافظة الجيزة،

([93])عايدة فؤاد عبد الفتاح: الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية في إحدى القرى المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1991م .

واستعانت الباحثة بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي معاً، وطريقة دراسة الحالة وذلك على مستويين، مستوى الوحدات الكبرى لدراسة مجتمع البحث، إلى جانب دراسة حالات فردية متعمقة في إطار المجتمع المحلي وذلك من خلال المقابلة التي قامت فيها الباحثة باستخدام دليل العمل الميداني .

نتائج الدراسة :

هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة هي:

1- أن هناك فجوة يعيشها المجتمع القروي بين النسق التشريعي وبين الممارس بـالفعل في أرض الواقع فيما يتعلق بعمليتي الزواج والطلاق، فقد عكست الممارسات الفعلية اتساقاً إلى حد ما مع طبيعة ثقافة المجتمع كما يرسم حدودها العرف السائد.

2- أن هناك ارتباطاً بين انتشار الطلاق وطبيعة البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، فالمجتمع الريفي التقليدي يتميز بنظرة تقليدية تعكسها بعض التفسيرات الغيبية التي تسمح بانتشار الطلاق طالما تبدو خارج نطاق الإرادة الفردية .

3- أن هناك زيادة في معدل الطلاق خلال السنوات الأولى من الزواج، حيث بلغت 90% من حالات الطلاق في الفئة العمرية من 13 إلى 18 سنة، كما ينتشر الطلاق في الطبقة الدنيا بنسبة 80% وذلك لجهل هذه الطبقة بأمور الدين والعرف.

4- أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الطلاق والأمية، حيث أن نسبة الأمية بين المطلقات قد بلغت 64% وبين الرجال 50%.

5- أن الامتثال للمعايير كالدين والعرف يعد ذا تأثير واضح في عمليات الزواج وخاصة في المجتمع الريفي التقليدي، حيث يؤثر بشكل خاص على عملية الاستقرار الزواجي .

6- أن نسق القيم والمعايير الثقافية يدعم إقامة الزوجين في كنف الأسرة الممتدة ، وهذا النمط من الإقامة تزداد بداخله شبكة العلاقات وبالتالي التوترات والخلافات بين كل من الزوجة والحماة أو أم الزوج .

7- أن الاستقرار الزواجي مرتبط إلى حد كبير بالامتثال للمعايير الخاصة بالاختيار في نطاق الدائرة المفضلة، لذلك فإن حالات عدم الاستقرار في الزواج والتي

أدت إلى حدوث الطلاق ناتجة عن الانحراف عن معايير الاختيار الخاصة بالتجانس الاجتماعي لطرفي الزواج في نطاق العرف على الرغم من أنها مخالفة للشرع .

8- أن فترة الخطوبة في ظل العرف السائد سواء من حيث مدتها أو نمط العلاقات لا تعد مؤشراً على التوافق الزواجي بين الطرفين، حيث تواجه الفتاة التي تبدي نفوراً تجاه خطيبها بكافة وسائل القسوة من جانب الأسرة إلى الحد التهديد بالقتل، حيث لا يسمح العرف بحدوث فسخ للخطبة في حالة عدم التوافق بين الطرفين على الرغم من أن الشرع يبيح ذلك .

9- أن للإنجاب دوراً هاماً في تدعيم مركز الزوجة ومن ثم في استقرار الزواج، إلا أن عدم الإنجاب وما ينتج عنه من مظاهر سلبية تعاني منها الزوجة في الغالب لا يعد سبباً في الانفصال، حيث يبيح الدين والقانون والعرف تعدد الزوجات كوسيلة لحل هذه المشكلة .

10- أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في عدم مساهمة الزوج في الإنفاق تعد من الأسباب الهامة التي يتولد منها الصراع وتؤدي إلى انحلال رابطة الزواج .

11- أن عمالة المرأة في الطبقة العليا والوسطى يتباين تأثيرها بين الإيجابي والسلبي مع الاستقرار الزواجي، بينما في الطبقة الدنيا تبدو ذات تأثير إيجابي في الغالب .

12- أن لنسق المعتقدات دوراً هاماً في تبرير سوء التوافق الزواجي ووقوع الطلاق، حيث الأعمال السحرية في حالة عدم الاستقرار في الزواج، والإعلان عن السبب في انفصال الزوجين .

13- أن معدل الرضا الزواجي بين الزوجين يضعف ويكاد يضمحل في نطاق الزيجات التي يتباين الانتماء الطبقي لطرفيها، وخاصة تلك التي ينخفض فيها المستوى الطبقي للزوجة .

14- أن فقدان الإشباع العاطفي يؤدي إلى عدم استقرار الزواج، وخاصة في حالات العجز الجنسي، حيث يعد العجز عاملاً حاسماً في التفريق بين الزوجين شرعاً وعرفاً وفي الواقع أيضاً .

15- أن خيانة الزوجة تعد سبباً قوياً في انهاء الزواج وحدوث الطلاق على مستوى الواقع ويدعمه العرف والشرع، ولكن هناك تبايناً في الإعلان عنه تبعاً للبعد الطبقي، ففي نطاق الطبقة العليا تحاط بسرية نظراً للحفاظ على هيبة الأسرتين، أما في نطاق الطبقة الدنيا فهي سريعة الانتشار .

16- أن الطلاق كنظام اجتماعي يتأثر بثقافة المجتمع، وذلك من خلال طبيعته وقراره والأسباب المرتبطة به ومراسيمه الخاصة، حيث يعد الطلاق في ثقافة مجتمع البحث ذو طبيعة اجتماعية وثقافية فهو يتعلق بالأسرتين وليس بالضرورة بالزوجين، كما أن قرار الطلاق مغلف بطبيعة خاصة تضفي عليه قيوداً تجعل من الصعوبة اتخاذه.

17- أن ثقافة مجتمع البحث تحمل المرأة العبء الأكبر في فشل الزواج، كما أن المطلقة من الجيل الثاني تحظى باهتمام خاص بعد الطلاق .

18- أن أسرة الزوجة هي الملاذ الوحيد للمرأة بعد الطلاق، وأن إعالة الأطفال هو أمر مفروض على الأب شرعاً وقانوناً، كما أن الزواج الثاني يعد أحد ميكانيزمات خروج المرأة عن دائرة الطلاق .

19- أن ظاهرة الطلاق سوف تتعرض مستقبلاً للتغيير نتيجة لبعض ملامح التغير التي بدأت تجتاح قرية الدراسة كانتشار التعليم، وخاصة تعليم الإناث، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سن الزواج وبالتالي انحسار ظاهرة الزواج المبكر، إلى جانب الآثار الأخرى للتعليم .

20- أن هناك بذور لانتشار الوعي بالشريعة الإسلامية نتيجة لمحاولات إحياء التراث الديني، وخاصة أحكام الزواج والطلاق والأسس التشريعية لها، مما سوف يساهم بدوره في استقرار الحياة الزوجية والبعد عن الطلاق .

تعقيب :

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة قضية الطلاق وتأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على هذه الظاهرة داخل المجتمع المصري، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على آثار هذه التغيرات على الأسرة داخل المجتمع الريفي بوجه

خاص، في حين اهتمت الباحثة بدراسة آثار هذه التغيرات على الأسرة في المجتمع الحضري ممثلاً في مدينة القاهرة وذلك لكونها أكثر تعرضاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهائلة والسريعة ولارتفاع نسبة الطلاق المبكر بها .

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية تصميم دليل دراسة الحالة، وكيفية تطبيقه على عينة من المبحوثات (المطلقات)، ثم كيفية تحليل ما يتم الحصول عليه من معلومات من خلال هذا الدليل. وكذلك في الاستعانة ببعض نتائج هذه الدراسة في تحليل نتائج الدراسة الحالية وتفسيرها، خاصة ما يتعلق منها بالظروف والعوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق خاصة بين حديثي الزواج داخل المجتمع القروي .

2- الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى: دراسة "ايرك ايلردت" Erik Allardt عن تباين أنساق المعايير وأثرها على معدلات الطلاق في فنلندا، (1975)[94].

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسباب التي تكمن وراء تباين معدلات الطلاق داخل مجتمع البحث، على اعتبار أن تباين الظروف الاجتماعية والثقافية له تأثيره على معدلات الطلاق، وبذلك تهتم هذه الدراسة بالبحث في كيفية تأثير أنساق المعايير الاجتماعية على معدلات الطلاق، ودراسة اتجاهات السكان حول موضوع الطلاق عن طريق قياس الاتجاهات، وتحليل مضمون قوانين الطلاق، وكتابات وأحاديث المسئولين عن صياغة القوانين.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- ويتحدد الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال مفاهيم وقضايا نظرية المعايير

([94]) Erik Allardt, The Influence of Difference System of Social Norms on Divorce Ratesin Finaland, In Journal of Marriage and The Family, 1975, PP. 325:331.

obeikandl.com

الاجتماعية.

2- أما بالنسبة للإطار المنهجي للبحث، فقد استخدم المنهج الايكولوجي، من حيث دراسة تأثر الطلاق بمجموعة من الظواهر متمثلة في كثافة السكان، والظروف الصحية، وتعدد مؤشرات التفكك الاجتماعي تبعاً لتباين المناطق المختلفة داخل مدينة هلسنكي التي اختارها الباحث لتطبيق استراتيجيته البحثية لتمتعها بأعلى نسبة طلاق مقارنة بالمدن الأخرى الموجودة في فنلندا.

3- ومن أجل الحصول على أكبر كم من البيانات عن الطلاق تم عمل مقياس طبقي حدد من خلاله خمس طبقات هي: المزارعون، والحطابون، والعمال الصناعيون، والموظفون في وظائف لا تتطلب درجة علميه، والموظفون في وظائف تتطلب درجات علمية.

4- هذا بالإضافة إلى الاعتماد على استمارة بحث كأداة لجمع البيانات الخاصة بالاتجاهات حول الطلاق وتشريعات الطلاق والمطلقين تم تطبيقها مع حالات الدراسة التي بلغت (600) حالة.

نتائج الدراسة :

وقد أسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج أهمها:

1- أن دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على معدلات الطلاق تبدأ من ملاحظة التزايد المستمر والمرتبط بالتغيرات الهائلة في المجتمع.

2- تزايد حدوث الطلاق في المدن، وخاصة تلك التي تتميز بنمو سكاني سريع، وحراك سكاني، وانتشار للتجارة والحياة الصناعية، وهذا يعطى دلالة على أن ظاهرة الطلاق تبدو حضرية من حيث تجاه معدلاته بالمقارنة بالريف،

3- أن الطلاق مرتبط بمجموعة من الظواهر مثل الكثافة السكانية،والظروف الصحية، والمؤشرات المتعددة للتفكك الاجتماعي في المناطق المختلفة، فقد تبين من البحث أن الطلاق يزداد في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، في حين يقل في مناطق الضواحي. كما يتزايد حدوث الطلاق في مناطق سكن الطبقة العليا والمناطق

ذات الظروف السكنية السيئة، بينما يقل في مناطق سكن الطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة.

4- أن استجابة كبار السن تعكس حالة من التوتر تجاه الطلاق والمطلقين، ففي الماضي كانت المعايير تحتم عدم توظيف المطلقين ورفض تأجير مسكن لهم، وقد تغيرات إلى حد ما هذه النظرة في الوقت الحاضر مما أدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق.

5- أن فنلندا لديها ثلاثة أنساق معيارية تعبر عن أيديولوجيات مختلفة في نظرتها للحياة الزوجية والطلاق، فالاتجاه المحافظ أصحابه متدينون وهؤلاء ينخفض بينهم حدوث الطلاق، نظراً لضرورة الالتزام بالمعايير الاجتماعية، بينما يزداد حدوث الطلاق عند أصحاب المذهب الفردي والاشتراكي.

6- أن القواعد العرفية تعد بمثابة قانون غير رسمي يحدد المعايير الاجتماعية التي تؤثر بدورها في الاتجاهات حول الطلاق.

7- أن صياغة القوانين المدنية تؤثر في حدوث الطلاق، حيث تتميز قوانين الطلاق في فنلندا بالثبات والاستقرار إلى حد ما، ومع تزايد معدل الطلاق في المجتمع يتطلب الأمر تغييراً في تشريعات الطلاق، وقد حدث بالفعل عند فرض ضرورة التوسط والمصالحة كخطوة تسبق الطلاق.

8- أن أصحاب الاتجاه المحافظ يتشددون في سن قوانين جديدة تسمح بتزايد معدلات الطلاق، بينما أصحاب الاتجاه الاشتراكي يميلون إلى السماح بتزايد أسباب الطلاق في القوانين.

تعقيب:

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على ظاهرة الطلاق. إلا أن هذه الدراسة قد اهتمت بأنماط كثيرة من الطلاق، في حين اهتمت الباحثة بنمط واحد فقط من أنماط الطلاق، وهو الطلاق المبكر، كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها.

ومن مواطن القوة في هذه الدراسة استعانة الباحث بأكثر من مصدر من مصادر

جمع المعلومات أثناء قيامه بالدراسة الميدانية مما أعطى إثراءاً واضحاً للتحليلات التي قدمتها الدراسة في ضوء ما تم الحصول عليه من بيانات، بالإضافة إلى عدم اقتصار هذا العمل على دراسة التغير في التكوين الاجتماعي والثقافي فقط، بعكس ما هو متبع في كثير من الدراسات، بل الاهتمام أيضاً بدراسة إجراءات التحديث القانوني والسياسي الذي تمخضت عنه أنماط عديدة من الطلاق التي ارتبطت بما طرأ على المجتمع من تحولات عنيفة شملت كافة جوانبه.

الدراسة الثانية: دراسة "أكبر أغاجنيان" Akbar Aghajanian عن بعض ملامح الطلاق في إيران، (1986) [95].

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة الطلاق في إحدى الدول النامية وهي إيران، وذلك من أجل الكشف عن التغير الوسيوديموجرافي والآثار المترتبة عليه، وكذلك دراسة الطلاق كنسق اجتماعي ثقافي .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

أما الإطار المنهجي لهذه الدراسة فيتحدد من خلال مجالات الدراسة الأساسية، فالمجال البشري يتمثل في مجتمع مدينة شيراز التي اختارها الباحث نتيجة توجهات نظرية معينة مضمونها أن ظاهرة الطلاق ظاهرة حضرية، حيث تزداد معدلاته عن الريف، أما المجال الزمني فيتمثل في الفترة من 1976 إلى 1982 منها عامين قبل الثورة الإسلامية، وثلاث أعوام بعدها، وقد اعتمد الباحث على البيانات المتاحة من المحاكم الإيرانية وكتاب الإحصاء السنوي بالمركز الإحصائي الإيراني.

نتائج الدراسة :

وقد انتهت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

1- أن إيران قد شهدت انخفاضاً بسيطاً في معدل الطلاق في عام 1977 نتيجة

([95]) Akbar Aghajanian, Somes Notes on Divorce in Iran, In Journal of Marriage and The Family, 1986, PP. 149 155.

obeikandl.com

للتغيرات غير المباشرة للثورة الإسلامية، ثم انخفاض حاد في عام 1981 نجحت الثورة الإسلامية في إحداثه نتيجة للتغيرات الحادة التي صاحبتها، ثم عادت بعد ذلك للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

2- أنه على الرغم من التغيرات في معدلات الطلاق، إلا أنها لم يواكبها تعديلات في قوانين الأسرة باستثناء تغيير مسمى القانون من قانون حماية الأسرة الذي أصبح بعد الثورة الإسلامية في عام 1979 قانون مشكلات الأسرة ، وهو قانون مستمد من الشريعة الإسلامية ويهتم بشكل خاص بالتصالح بين الزوجين والبعد عن انهيار الأسرة.

3- بدت أثار الثورة الإسلامية واضحة على الطبقة الوسطى الحضرية، حيث عانت هذه الطبقة من كيفية التوافق والامتثال للقيم الجديدة وأسلوب الحياة، وقد أدى ذلك إلى تزايد الصراع الأسري والتوتر الزواجي وحدوث الطلاق في هذه الطبقة .

4- ساهمت الحرب العراقية الإيرانية في انهيار البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الإيراني نظراً للعديد من مشكلات التكيف مع الحياة الجديدة داخل معسكرات الإيواء، مما أدى إلى تزايد معدل الشجار وانهيار الأسرة .

5- أن للزواج المبكر أثره على الاستقرار الزواجي، حيث يعد التبكير في الزواج هو الشكل التقليدي للزواج في إيران، وهذا يعني أن هناك علاقة سلبية بين سن الزواج وطلب الطلاق .

6- أن معدل الطلاق يزداد لدى النساء المتزوجات في سن متأخر بتزايد استعدادهن للطلاق، وذلك نتيجة لحصولهن على قسط كبير من التعليم يتيح لهن وظائف مرموقة تحقق لهن استقلالاً مادياً يجعلهن يستغنين عن الزوج بسهولة .

7- أن عدم وجود أطفال قد يساهم في تزايد معدل الطلاق، وذلك لأن عدم وجود أطفال يسهل اتخاذ قرار الطلاق، وقد بلغت نسبة هذه الفئة 51.9% من إجمالي العينة المبحوثة.

8- أن المطلقة غالباً ما تشعر بالوحدة، وصعوبة التكيف مع الوضع الجديد، وعدم القدرة على تكوين علاقات جديدة مع الآخر بسهولة، وذلك على خلاف الرجل الذي لا يشعر بالوحدة نظراً لانشغاله بالعديد من الأنشطة التي تجعله يتكيف بسرعة مع الوضع

الجديد.

9- أن المطلقة سرعان ما تترك منزل الزوجية فور حدوث الطلاق، وذلك لأنها لا تستطيع العيش بمفردها خاصة إذا كانت صغيرة السن وليس لديها أطفال، ولا تملك القدرة على دفع إيجار المسكن الخاص بها.

10- أن المطلقة غالباً ما ترفض الزواج من أجل رعاية أطفالها وحمايتهم من سيطرة زوجة الأب، وهذا يوفر لها دخلاً تستطيع من خلاله أن تفي باحتياجاتها حيث يتيح لها القانون ذلك.

11- تتزايد فرص المرأة العاملة في الزواج للمرة الثانية مقارنة بغيرها من غير العاملات اللاتي يعتمدن على أسرهن، وذلك على العكس من الرجل الإيراني الذي تختلف ظروفه تماماً عن المرأة مما يتيح له الزواج للمرة الثانية بشكل أسرع .

تعقيب :

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت ظاهرة الطلاق بجميع أشكاله بهدف إلقاء الضوء على أهم ديناميات تلك الظاهرة ومعرفة مدى انعكاس التغير الاجتماعي على هذه الظاهرة سواء بالزيادة أو النقصان ، أما الدراسة الحالية فتتناول ظاهرة الطلاق المبكر في علاقتها بالتغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع في الآونة الأخيرة من خلال تأثير تلك التغيرات في نسق الثقافة والقيم داخل المجتمع ككل وانعكاس ذلك على النسق القيمي داخل الأسرة باعتبار أن الأسرة مرآة تعكس ما يدور في المجتمع من تحولات ، وأن هناك تأثيراً متبادلاً بينها وبين غيرها من النظم الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع . كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها . كما أن هذه الدراسة لم تعتمد إلا على البيانات المدونة في سجلات المحاكم والإحصاءات دون الرجوع لحالات الدراسة من المطلقين أو المطلقات، وذلك بعكس الدراسة الحالية التي قامت بتطبيق دليل دراسة حالة واستمارة استبيان داخل محكمة الأسرة على عينة من المطلقين والمطلقات حتى يمكن دراسة هذه الظاهرة دراسة متعمقة للتعرف على أبعادها المختلفة تمهيداً

لمحاولة الحد منها وتلافي خطورتها على الأسرة والمجتمع .

الدراسة الثالثة : دراسة "جيمس هنسلن" لماذا كثير من الطلاق، (1989) [96].

هدف الدراسة :

ويهدف هذا المقال إلى الإجابة عن التساؤل الخاص بأسباب انتشار ظاهرة الطلاق، حيث يحاول فيه كاتب المقال أن يجيب على تساؤل لماذا كثرة الطلاق، وذلك من خلال تقديم عشرة أسباب رئيسية تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي، وقد بدأ الكاتب مناقشة هذه العوامل بذكر حقيقة هامة وهي أن الأزواج يبدأون حياتهم الزوجية وكل منهما يكن الحب للآخر، ويصاحب ذلك رغبة عالية في نجاح الزواج، ولكنه يقرر بعد ذلك أن مشاعر الحب من كل طرف للآخر ليست شرطاً كافياً لضمان السعادة الزوجية، حيث أنه قد تبين أن من ثلث إلى خمس الزيجات في المجتمع الأمريكي تنتهي بالطلاق، وأن كثرة عدد حالات الطلاق يعد ظاهرة حديثة، إلا أن أسبابها تكمن في التغيرات التي تجتاح المجتمع الأمريكي .

نتائج الدراسة :

ومن أهم الأسباب التي أوردها الكاتب والتي تمثل نتائج العديد من الدراسات وتسهم في إحداث الطلاق في المجتمع الأمريكي :

1- الأدوار المتعارض للجنسين، والتي تأتي كنتاج لعملية التنشئة الاجتماعية التي تحدد كيفية التوافق مع الحياة الزوجية .

2- انفصال عوالم كل من الزوجين، وهذا العامل مرتبط إلى حد كبير بالعامل الأول، حيث أن هذا الانفصال يعني أن كل من الزوج والزوجة مازال يعاني من تأثير التنشئة الاجتماعية في تناوله للمشكلات وتقييمها .

3- متطلبات الحياة المتزايدة، والتي غالباً ما تثقل كاهل الزوج وتشعره بالإحباط .

([96]) James M. Henslin: Why So Much Divorce? In Marriage and Family in a changing Society, 1989.

4- روتين الحياة الزوجية، والذي غالباً ما يشعر به الأزواج بعد مرور عدة سنوات من الزواج.

5- التغيرات التي تحدث في وظائف الزواج والأسرة، فالأسرة الأمريكية حتى الثلاثينيات كان أعضاؤها بما فيهم الأطفال يشاركون في عدد كبير من الأعمال أو الوظائف، حتى أن المرأة العاملة تشارك في اقتصاديات الأسرة، أما اليوم فإن الأزواج والزوجات أقل اعتماداً على بعضهما فيما يخص المعيشة، بمعنى أنهم مستقلان اقتصادياً .

6- التأكيد على الشخصية وتحقيق المتطلبات العاطفية ، حيث يعد ذلك أحد المتطلبات الأساسية في الزواج، ومن هذه المتطلبات التي يحتاجها الأزواج، الشعور بالأمان، والراحة، والحب، والإعجاب والتشجيع ... إلخ .

7- التأكيد على المساواة في الزواج، حيث تعد أهم القضايا بالنسبة للفرد الأمريكي، حيث أن الزوج الأمريكي كثيراً ما يحظى بقوة اتخاذ القرار، لذلك ترفض الزوجة هذه اللامساواة ، وتؤكد على أهمية المساواة كطريقة صحيحة للحياة، وعلى الرغم من أن المساواة تجلب العديد من المنافع للعلاقة الزوجية، إلا أنها تخلق مشاكل زوجية، فكل قرار في الأسرة لابد وأن يكون مساراً للجدل، فلا يكون لواحد منهما القرار النهائي .

8- من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى حدوث الطلاق في المجتمع الأمريكي، الدعم المؤسسي المتزايد للمرأة المطلقة وذلك من جانب الحركات النسوية، والأدوار الاجتماعية المتصارعة بين الأزواج والزوجات، وتغير المجتمع نتيجة للتصنيع والتحضر.

تعقيب :

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة الحالية في تناولها لما يوجد من علاقة بين ما يتعرض له المجتمع من تغيرات أو عمليات تحضر أو تحديث وانتشار ظاهرة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على أسباب الطلاق فقط، أما الدراسة الحالية فتركز على أسباب وآثار الطلاق معاً ، كما تختلف الدراستان في مجتمع الدراسة

وزمنها .

وقد قدمت هذه الدراسة مساعدات بالغة الأثر بالنسبة للباحثة في التعرف على كيفية وصف التغيرات التي تحدث في وظائف الزواج والأسرة في ضوء ما يتعرض له المجتمع من تغيرات في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية . وكذلك في وصف نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين وما يتعرض له من تغيرات، بالإضافة إلى وصف الأدوار المتغيرة داخل الأسرة، خاصة في ارتباط تغيرها ببعض الظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع .

الدراسة الرابعة: دراسة "وسلونس فازيناكس" Wassilions Fathenakis عن التغيرات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأسرة في أوروبا (1995) [97].

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة كما حدده الباحث في التعرف على مجموعة التغيرات الجذرية التي أصابت النظام الأسري في المجتمع الألماني، خاصة بعد انهيار سور برلين، فبعودة العلاقات بين شطري ألمانيا بدأت التغيرات الهائلة تدب في أجزاء المجتمع الألماني ، حيث ظهرت على السطح العديد من الظواهر التي لم تكن معروفة لكلا المجتمعين في الفترة السابقة على انهيار الحائط، فانتقال الشطر الشرقي من النظام الشمولي بخصائصه المعروفة إلى نظام آخر يختلف كل الاختلاف، عملية ترتب عليها إعادة ترتيب وهيكلة كل شيء بدءاً من الأناشيد التي يرددها الأطفال في المدارس، حتى نمط التطلعات التي يرمون إليها، ومن هنا كان اهتمام الباحث في هذه الدراسة منصباً على دراسة جملة التأثيرات التي لحقت بالأسرة والناجمة في الأساس عن تلك التغيرات السابقة.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

([97]) Wassilions Fathenakis: Changes Among Family in Europe and The Future of Early Childhood Education. Journal Announcement, Germany, 1995.

تطرح الدراسة تساؤلاً أساسياً يدور حول طبيعة التغيرات التي شهدها النظام الأسري في المجتمع الألماني، نتيجة لتعرضه لمجموعة من التغيرات في السنوات التي عقبت انهيار سور برلين واختفاء النظام الشمولي والتحول تجاه الليبرالية.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، كما اعتمد على الاستبيان كأداة أساسية في الحصول على البيانات وقد اتضح ذلك من خلال التدقيق في هدف الدراسة، والنتائج التي خلصت إليها ، حيث أن الباحث لم يشر بشكل محدد إلى الأسلوب الذي اعتمد عليه في دراسته، ولا إلى الأداة التي اعتمد عليها في حصوله على البيانات اللازمة.

نتائج الدراسة :

1- أن هناك اتجاه عام وقوي بين أفراد الأسرة جميعهم نحو روح الفردية.

2- أن ازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل قد أدى إلى خلق الكثير من الخلافات العائلية.

3- أن هناك تغيراً في العلاقات الأسرية بين الأزواج والزوجات، وكذلك بين الأبناء والآباء.

4- أن هناك زيادة كبيرة في معدلات الطلاق بين جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة فئة الشباب حديثي الزواج، بالإضافة إلى زيادة حالات الطلاق بين النساء كبار السن بشكل لم يكن معهوداً من قبل.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي أصابت الأسرة كنتاج للتغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع ككل . إلا أن هذه الدراسة رغم تناولها لتأثير تلك التغيرات على الأسرة من حيث تغير القيم والاتجاهات داخلها. وكذلك تغير بناء الأدوار وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها خاصة بين الزوجين، إلا أنها لم تتطرق إلى دراسة المشكلات الزوجية بين حديثي الزواج التي قد تنتج عن كل مظاهر التغير هذه، والتي غالباً ما تسبق وقوع الطلاق. وهو ما تتناوله الدراسة الحالية بالرصد والتحليل.

obeikandl.com

الدراسة الخامسة: دراسة "جون ستيورت" John Steward عن الأسرة والعلاقات الأسرية في العالم الحديث، (2000) [98].

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مجموعة من التغيرات الأساسية أو الجوهرية التي لحقت بالنظام الأسري، وأدت إلى ظهور بعض المشكلات الأسرية كضعف العلاقات الأسرية، والطلاق ، والناتجة عن التأثيرات الهائلة لآليات ما بعد الحداثة، خاصة في المجتمعات الصغيرة والمحدودة العدد، حيث ترى الدراسة أن الأسرة في السنوات الأخيرة قد دخلت إلى عالم رحب مليء بالتغيرات التي طالت كل شيء في المجتمع اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً .. إلخ ، ولقد باتت هناك حالة ما بعد الحداثة في كل مجالات الحياة، ومن الطبيعي أن يشمل التأثير كافة أبنية المجتمع، بما فيها الأسرة .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

لتحقيق هدف البحث أقام الباحث مدة عام كامل في إحدى دول أمريكا اللاتينية "البرازيل" حيث أجرى العديد من المقابلات فضلاً عن الملاحظة، وقد ركز الباحث مقابلاته على تلك الأسر التي يسمح لها مستواها الاجتماعي بالتنقل المستمر بين العديد من المدن .

نتائج الدراسة :

هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج هي :

1 - أن شبكة العلاقات الاجتماعية لأفراد الأسر التي أجريت عليها الدراسة، خاصة بين الأزواج والزوجات قد أصبحت مهددة بالانهيار .

2 - أن كثير من القيم الأسرية قد أصبحت محل مراجعة من قبل الأزواج والزوجات، خاصة تلك المتعلقة بقيم التعاون والتضحية في سبيل صالح الأسرة العام .

3 - أن أفراد الأسرة الواحدة قد فقدوا كثيراً من الاهتمامات التي كانت تميز جيل

([98]) John Stweart: The Family in Achangeable Word. Family Relations in the Post modernization Society, London, Roth and Macpublished 2000.

obeikandl.com

الآباء السابق، منها الاهتمام بأحوال الآخرين داخل الأسرة .

4 - أن جميع العوامل السابقة قد أدت إلى ازدياد حدة الخلافات الزوجية والزيادة الملحوظة في حالات الطلاق بين الجنسين، الأمر الذي كان نادراً ما يقع في فترات زمنية سابقة.

5 - أن نظرة جميع أفراد الأسرة تجاه المستقبل قد اتسمت بالتشاؤم، حيث أن ما يحمله الغد من تغيرات أصبح يمثل هاجساً وخطراً يشعر به الجميع .

تعقيب :

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة في تركيزها على دراسة أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحادثة على الصعيد المحلي والعالمي على المجتمع ككل، ومن ثم على بنية الأسرة، والتي تؤدي إلى ظهور بعض المشكلات الأسرية كالطلاق، إلا أنها رغم اهتمامها بدراسة التغيرات التي طرأت على شبكة العلاقات الاجتماعية والقيم الأسرية بين الأزواج والزوجات لم تتطرق إلى دراسة تأثير تلك العوامل على ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل مجتمع الدراسة، وهو ما تحاول الدراسة الحالية الكشف عنه واختبار مدى صدقه من خلال الواقع الميداني . كما تختلف الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها .

الدراسة السادسة: دراسة "كاثرينا استريت شايلمان" Catherine Street Chilman عن المشكلات الأسرية في القرن العشرين، (2001)[99].

هدف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات والمشكلات الأسرية التي تعرضت لها الأسرة الإنجليزية بداية من جيل الثورة الصناعية منذ اختراع المحرك البخاري وحتى الأجيال الحديثة التي شهدت التغيرات الاجتماعية التي حدثت في القرن العشرين.

([99]) Catherine Street Chilman: "My Family and Me" A 20th Century Saga, (Environmental and family in fluences shaping family scholars), Marriage and family Review, spring 2001,vol 31.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تعرضت الباحثة بصفتها متخصصة في بحوث الأسرة والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في القرن العشرين للتغير الذي حدث لدور المرأة داخل الأسرة والمجتمع، كما تم وضع استمارة مقابلة بطريقة المراسلة والبريد السريع لعينة مقصودة لعدد من الأسر الإنجليزية، حيث تم التركيز في وحدة الدراسة على الأم (العاملة) بالإضافة إلى المرأة ذات المنصب القيادي.

نتائج الدراسة:

وقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج، كان من أهمها:

1- أن هناك تأثيرات اجتماعية عديدة تتعرض لها الأم من خلال حياتها العملية، وتؤثر بشكل كبير على تقليل فترة تواجدها بالمنزل مع أسرتها مما ينعكس على الحياة الأسرية السليمة، ويؤدي إلى تفاقم حدة الخلافات الزوجية وضعف العلاقات والروابط الأسرية بين الزوجين، وذلك لأن زيادة أوقات عمل المرأة يؤثر على وظائفها اليومية داخل منزلها وأسرتها.

2- ارتفاع نسبة المتزوجين حديثاً، الذين يعانون من مشكلات أسرية حادة مثل عنف الزوج تجاه زوجته وقيامه بالاعتداء عليها من جراء ضغوط نفسية وحاجات اجتماعية غير مشبعة بين الزوجين.

3- تؤثر وسائل الاتصالات الحديثة وضغوط الحياة التي تفتقر إلى المشاعر الإنسانية الحميمة بين الزوجين على ظهور الكثير من المشكلات الأسرية، التي من أهمها زيادة حالات الطلاق، وانتحار أحد الزوجين، واللجوء إلى العيادات النفسية المتخصصة، وانتشار ظاهرة اللجوء إلى الدجالين والعرافين، وذلك في محاولة للهروب من الحياة الزوجية التعسة والخانقة التي تعيشها الأسرة الإنجليزية في ظل زيادة حالات الخيانة الزوجية واللجوء إلى المسكرات والمخدرات.

تعقيب:

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وتغير البناء الأسرى. إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة

obeikandl.com

وكذلك في تركيزها على دراسة التغير في بعض الجوانب الاجتماعية فقط، كالتغير في أدوار المرأة داخل الأسرة، وتقدم وسائل الاتصال الحديثة، وما يترتب على ذلك من ظهور الكثير من المشكلات الأسرية التي من أهمها زيادة حالات الطلاق، في حين تركز الباحثة في دراستها الحالية على تغير القيم والعلاقات والأدوار داخل الأسرة حديثة الزواج كانعكاس لتلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري وما ينتج عنها من زيادة معدلات الطلاق المبكر بين الأسر المصرية على نحو لم تشهده من قبل.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية توضيح العلاقة بين التحولات والتطورات التاريخية التي يمر بها المجتمع والتطورات الخاصة بالمشكلات الأسرية بصفة عامة وظاهرة الطلاق بصفة خاصة وكذلك في الوقوف على العنف المادي والمعنوي الذي قد يمارسه الزوج تجاه زوجته باعتباره أحد الأسباب الهامة المؤدية إلى ارتفاع نسبة الطلاق بين حديثي الزواج داخل المجتمع المصري.

ثالثاً: رؤية نقدية شاملة للبحوث والدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة منها:

وهكذا يتضح من استعراض أدبيات دراسة الطلاق على المستوى المحلى والعالمي أن هناك تراثاً زاخراً منها، وأن هناك تنوعاً واضحاً بينها من حيث الموضوعات التي تناولتها، والأطر النظرية والمنهجية الموجهة لها، ولعل التنوع في هذه الدراسات يرجع إلى الاختلاف في الثقافة السائدة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة التشريعات المنظمة لعملية الطلاق، رغم أنها شريعة واحدة في المجتمع العربي، ولكن بنود القضية تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للثقافة السائدة فيه، وفيما يلي نقدم تحليلاً نقدياً لهذه الدراسات وموقف الدراسة الحالية منها:

بالنسبة للدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق بوجه عام فقد ركزت على أسبابه الخاصة، والآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عليه خاصة بالنسبة للأطفال والنساء، كما عرضت لموضوع الزواج للمرة الثانية ونظرة المجتمع للمطلقة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالإجراءات القانونية المتبعة في سبيل الحصول على الطلاق، خاصة في المجتمعات التي يستغرق فيها الحصول على الطلاق وقتاً طويلاً، لكن دون

الاهتمام بالربط بين ما يحدث في مجتمع الدراسة من تغيرات وظاهرة الطلاق والذي يمثل موضوع الدراسة الحالية، حيث أنه لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة مستقلة عن المجتمع، وذلك لأن استقرار العلاقة الزوجية أو تصدعها بالطلاق هو موضوع ينجم عن العديد من التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتشريعية، والشخصية أيضاً. فقد يفسر انتشار الطلاق على أنه نتاج للخلل الشخصي والاجتماعي، ومؤشرا لضعف العلاقات الاجتماعية، ولعدم استقرار النظام الأسرى، وقد يفسر من منظور آخر على أنه نتاجاً أو انعكاساً لطبيعة تشريعات الزواج والطلاق داخل المجتمع، وما يطرأ عليها من تغيرات ، مما يؤدى إلى اختلاف مجموعة الظروف المؤدية إلى الطلاق والعوامل المثيرة لقراراته من مجتمع لآخر، لذا فإن ظاهرة الطلاق هي ظاهرة ذات خصوصية تفرضها بيئة اجتماعية معنية، وهو ما لم تتطرق إليه هذه الدراسات التي لم تتأمل خصوصية الواقع الاجتماعي لمجتمع البحث.

كذلك فقد كشف لنا استعراض تراث دراسات الطلاق على المستوى المحلى والعالمي أن معظم هذه الدراسات يغلب عليها الطابع الكمي الذي يعتمد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وبالتالي على التحليلات الإحصائية التي تلجأ إلى استخدام المقاييس الإحصائية ومعاملات الارتباط والتباين والتحليل العاملي، وهو ما لا يكشف لنا عن الأسباب الحقيقية للطلاق وديناميات العلاقة الزوجية التي تنتهي بالطلاق، حيث تحتاج هذه النوعية من النتائج إلى تحقيق مزيد من العمق لا يمكن أن تكشف عنه هذه المناهج والأدوات الكمية.

أما الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق فقد ركزت بصفة أساسية على الأسباب المؤدية إلى الطلاق أو الانفصال، خاصة تلك التي تتصل بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه وما يتعرض له من تغيرات يكون لها أثارها على الاستقرار الزواجي والعلاقة بين الزوجين داخل نطاق الأسرة، كالدراسات الخاصة بتعدد أدوار المرأة وصراع الأدوار الناتج عن ذلك، وأيضاً الدراسات التي تناولت التغيرات الحديثة التي لحقت بقوانين الطلاق، وخاصة قوانين النفقة وحضانة الأطفال، وعلاقة القيم الثقافية بتلك القوانين، وكيف تتغير هذه القوانين

كنتاج لتغير القيم الثقافية، إلا أن أغلب هذه الدراسات قد أجريت على بيئات حضرية متباينة، وانحصر الاهتمام بالمجتمع الريفي في نطاق مقارنة اتجاه معدلات الطلاق دون التطرق لطبيعة الحياة الريفية كنمط ثقافي وأثرها على الطلاق، حيث النظرة إلى الطلاق كظاهرة حضرية موطنها الوسط الحضري، نظراً لارتفاع معدلات الطلاق في الحضر بالمقارنة إلى الريف.

وعلى جانب آخر فقد أغفلت بعض هذه الدراسات التراث النظري المستمد من الإطار التاريخي لظاهرة الطلاق والذي يشير إلى أن الطلاق كنظام اجتماعي عرف منذ العصر الجاهلي ودلت عليه بعض الآثار في صدر الإسلام، وذلك نظراً لارتباطه كنظام بالزواج، كما جاء عدداً من هذه الدراسات التي تهتم بدراسة عوامل الطلاق والآثار الناجمة عنه لتركز بشكل خاص على مرحلة ما بعد الطلاق، خاصة في التراث الغربي، دون الاهتمام بدراسة الطلاق كأحد مظاهر عدم الاستقرار والذي يبدو بوضوح من خلال التعرض للمظاهر المتعددة للتفكك الأسرى والتي قد تنتهي بالطلاق، وهذا ما سوف تركز عليه الدراسة الراهنة.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق من حيث مجالها الجغرافي والزمني من حيث المنهج والموضوع، إلا أنها لم تتناول بالدراسة نمط الطلاق الذي يقع داخل الأسرة حديثة الزواج بوصفه من الظواهر التي زادت معدلاتها بصورة واضحة بعد الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة والعولمة، وكذلك بوصفه من أخطر أنواع الظواهر الاجتماعية من حيث التأثير على الفرد والأسرة، مما يعني أن دراسات الطلاق في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة لم تتناول دراسة العلاقة بين التحولات البنائية التي يشهدها المجتمع منذ منتصف السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة وظاهرة الطلاق المبكر، والتي تمثل موضوع الدراسة التي نحن بصددها.

وجدير بالذكر أيضاً أن نشير إلى أن بعض الدراسات الأجنبية التي اهتمت بدراسة تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على بنية الأسرة الأوروبية ووظائفها

وذلك بوصفها انعكاساً لما مر به المجتمع الأوروبي كله من تحولات أدت إلى تعديل شكله على الخريطة العالمية قد جاءت في شكل نمطي وذلك في توضيح كيف ساهمت تلك التغيرات بتفعيلتها المختلفة في تعطيل الأدوار التي تقوم بها الأسرة كمؤسسة اجتماعية أو باعتبارها أساس قيام المجتمعات الإنسانية، مما جعلها تبتعد عن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه وهو توضيح الآثار التي خلفتها من مشاكل أسرية خاصة فيما يتصل بأنماط التفكك الأسرى.

ولا يعنى هذا أن مثل هذه الدراسات التي ركزت على أثار هذه التغيرات على الأسرة الأوروبية وأوضحت حجمها وآلياتها قد أغفلت تماماً أنماط التفكك الأسري، وإنما جاءت بعض صورها في إطار تحليلات الدراسات السابقة، أي أنها لم تنظر إليها كلية من منظور شامل، بل نظرت نظرة جزئية فقط لإحداها وذلك في إطار التحليلات التي قدمتها، كما أنها اعتمدت على الجدل في معالجة قضاياها المختلفة، واكتفت بالنظرة العامة للمجتمع الأسري وتأثره بالظروف العامة التي شكلت المسرح الاجتماعي دون محاولة التركيز على الرؤية التجزيئية للموضوعات، ومع ذلك فقد أثارت هذه الدراسات بعض القضايا الهامة وتركت الباب مفتوحاً لمن يكمل هذه الدراسة التي تهتم ببيان الآثار السلبية والإيجابية لمثل هذه التغيرات وعلاقتها بالفرد والمجتمع.

غير أن هذا النقد السابق لا يقلل من قيمة هذه الدراسات، حيث قد أفادت الدراسة الحالية إفادة كبيرة من مجمل تلك الدراسات، وخاصة الدراسات المصرية التي أجريت في السنوات الأخيرة لدراسة ظاهرة الطلاق أو بغض المتغيرات المرتبطة بها، وتأتي في مقدمتها دراسة علياء شكري عن "المرأة في الريف والحضر"، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، والتي كانت دراسة الزواج والطلاق إحدى موضوعاتها الرئيسية، حيث ناقشت هذه الدراسة عدداً كبيراً من الموضوعات التي تتصل بقضية الطلاق كموضوع الاختيار الزواجي، وإيضاح العلاقة بين اختيار الشباب لزوجاتهم والفتيات لأزواجهن وبين وقوع الطلاق، كما بينت كيف أن ظاهرة الانفتاح الاقتصادي التي شهدها المجتمع المصري منذ سبعينيات القرن الماضي قد أدت إلى ظهور نوع من

الزواج البيعي، وازدياد ظاهرة تعدد الزوجات، وارتفاع نسبة الطلاق، كذلك أقامت الدليل على أن النساء في الحضر أكثر وعياً بقانون وقضايا الأحوال الشخصية من نساء الريف، وأن المرأة المطلقة تتعرض لنمط الوصم لكونها مطلقة، وتعامل بقسوة من جانب المجتمع ومن جانب أسرتها وخاصة الأخوة الذكور، مما يقيد من حريتها ويراقب سلوكها،لذلك تتميز هذه الدراسة بالعمق والجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي لتحقيق الصدق والموضوعية بقدر الإمكان، الأمر الذي أظهر أهمية اتباع الأسلوب الكيفي في التعرف على طبيعة تلك الظاهرة والظروف المحيطة بها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، هذا إلى جانب الأسلوب الكمي الذي يسير في نفس الاتجاه للوقوف على معدلات ومؤشرات تحديد حجم الظاهرة في مجتمع الدراسة.

ويمكن القول عموماً أن هذه الدراسة كانت من أهم وأولى الدراسات التي بنت الدراسة الراهنة قضاياها على أساس نتائجها لمعرفة أوجه الاختلاف والتغيرات التي طرأت على المجتمع من واقع بعض المقارنات والتعليقات بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، وذلك للإحاطة بأبعاد الثبات والتغير في قضايا الأسرة.

هذا بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من هذه الدراسات قد أفاد الدراسة الحالية في توجيه الاهتمام تجاه بعض القضايا الهامة التي ترتبط بمعالجة عدم الاستقرار الزواجي باعتبارها أبعاداً مؤثرة في انهيار الزواج وحدوث الطلاق ومنها سن الزواج، والاختيار للزواج، وسوء التوافق الزواجي، والعوامل الاقتصادية، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قدمتها إلهام عفيفي عن "ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية"، حيث تعد محاولة وصفية كشفية لأهم العوامل والظروف المؤثرة في حدوث الطلاق، وكذلك دراسة حسن غريب عن "الطلاق في الإسلام، ودراسة ميدانية للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة"، والتي تناول فيها الظاهرة من المنظور الاجتماعي والقانوني، إلى جانب محاولة التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق ونوعية المشكلات التي تترتب عليه ودور قانون الأحوال الشخصية في الحد من هذه المشكلات، بالإضافة إلى الدراسة التي قدمها عزت حجازي بعنوان "ظاهرة الطلاق، تصور مقترح" والتي تعد بمثابة إطار تصوري مهم لدراسة الطلاق، حيث تقدم

مجموعة من التصورات الفكرية في سبيل معالجة ظاهرة الطلاق، وتحدد كماً من المتغيرات المرتبطة بها، والتي سوف نحاول طرحها للاختبار من خلال الدراسة الميدانية.

واستناداً إلى ذلك، فقد حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن العلاقة بين التغيرات العنيفة التي تعرض لها المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة، وما أصاب الأسرة من تغير في القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية، وكذلك التحول في نمط المعيشة والاستهلاك وما ترتب على ذلك من انتشار لظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، وذلك بهدف التعرف على طبيعة تلك الظاهرة الجديدة وأثارها ومدى انتشارها، بالإضافة إلى احتمالات تطورها أو تداعياتها المستقبلية.

خاتمة:

وهكذا، فقد تبين لنا منذ بداية عرض الدراسات السابقة وحتى نهايتها أن الباحثة قد فضلت التمسك بالنظرة الواسعة لموضوع الدراسة، تلك النظرة التي تشمل في رحابها الأبعاد السلبية لعملية التغير الاجتماعي، والتي يعد الطلاق أحد أشكالها. وطبقاً لهذه النظرة الشاملة، فقد استعانت الباحثة ببعض الدراسات التي تمثل الاهتمام الأول لها في دراسة ظاهرة الطلاق من منظور عام، وعلى الجهة الأخرى فقد استعانت الباحثة ببعض الدراسات التي مست ناحية أخرى من الظاهرة وهي تلك الخاصة بالعلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات الأسرية وظاهرة الطلاق. وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد تناولت الباحثة في إجراءات الدراسة المنهجية أهدافاً تأخذ في اعتبارها بيان أثر تلك التحولات في تغير المنظومة القيمية للأسرة بصفة خاصة وبالتالي في تغير البناء الأسري للأسرة المصرية كله.

obeikandl.com